

## مشكلة الاراضي بين عشيرتي ال حاتم والمنافع في لواء المنتفك حتى عام ١٩٥٨

م.د. سلمان رشيد محمد الهلالي

### Abstract

The research is a review of the land problem of the Hatim clan (one of the Bani Reckab clans) in the Liwa al-Muntafak and the historical development of the roots of the land problem in Iraq in general and al-Mutafak in particular, and the role of the governor over Iraq, Medhat Pasha (1869-1872) in establishing the pattern of feudalism in the country, and the Saadoun monopolizing possession of that Agricultural lands and giving them to those close to them, the most important of whom is manna. And the problems that occurred as a result of that and the uprisings by the Al Hatim clan in the years (1927, 1936, 1941) against Manna, the Iraqi government's position on those uprisings and the role of MP Zamil Al-Manaa in instigating and thwarting them .

### الملخص

البحث هو استعراض مشكلة اراضي عشيرة ال حاتم (احدى عشائر بني ركاب) في لواء المنتفك والتطور التاريخي لجذور مشكلة الاراضي في العراق بعامه والمنتفك بخاصة , ودور الوالي على العراق مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) بتاسيس نمط الاقطاع في البلاد , واستئثار ال سعدون بحيازة تلك الاراضي الزراعية واعطائها للمقربين منهم واهمهم المناع . والاشكالات التي حصلت من جراء ذلك والانتفاضات التي قامت بها عشيرة ال حاتم في الاعوام (١٩٢٧ و ١٩٣٦ و ١٩٤١) ضد ال مناع , وموقف الحكومة العراقية من تلك الانتفاضات ودور النائب زامل المناع في التحريض عليها وافشالها .

الكلمات المفتاحية : مشكلة الاراضي في العراق, تاريخ المنتفك, ال حاتم, المناع .

### المقدمة

تعد مشكلة الاراضي في العراق واحدة من اهم المشاكل التي واجهت الدولة العراقية بعد تاسيسها عام ١٩٢١ وطيلة العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) . وهذه المشكلة انعكست على اغلبية المجتمع العراقي من الفلاحين والمزارعين وابناء العشائر واهل الريف , من حيث الاستئثار والاقطاع والانحياز الحكومي , وما اعقبها

من تداعيات الانتفاضات العشائرية والطبقية وانتشار مظاهر التخلف والفقر والانقسام الاجتماعي . فيما تعد مشكلة الاراضي في المنتفك واحدة من اعقد المشاكل التي ورثها المجتمع العراقي من الحقبة العثمانية . اذ ترجع بجذورها الاجتماعية والاقتصادية الى اواخر العهد العثماني وسيطرت ال سعدون على المنطقة واعتمادهم سياسة تفويض الاراضي بالطابو الى المقربين منهم من الاعيان والتجار والشيوخ على حساب مالكيها الاصليين والتاريخيين والعرفيين من العشائر الاخرى , وتحول العلاقات الاجتماعية من النسق العشائري الابوي الى النمط التجاري والحكومي . ولم تبرز تلك المشاكل بقوة خلال العهد العثماني بسبب حداثة العهد بالاجراءات الحكومية , وعدم وضوحها والشعور بتداعياتها اولا , والخشية من ال سعدون وسطوتهم وهيمنتهم ثانيا . الا انه وبعد تاسيس الدولة العراقية وما تبعها من تحلل امارة ال سعدون وسيادة او بروز شيوخ الفروع على حساب شيوخ الامارات السابقين , وانسياب الافكار العصرية التي تنادي بالمساواة والعدالة وغيرها , ادى الى استفحال المشكلة وتطورها وظهورها الى السطح , ومن ثم قيام الانتفاضات العشائرية والتمردات المسلحة التي راح ضحيتها العشرات من الفلاحين والمزارعين .

وتعد مشكلة اراضي عشائر بني ركاب بعامّة وال حاتم بخاصة نموذج للمشكلة القائمة على الاستئثار والانتهاك. اذ وهب ال سعدون اراضيهم الى حلفائهم عشيرة ال مناع - احد فروع عشائر الاجود - والتي نتج عنها العديد من الانتفاضات العشائرية ابرزها في الاعوام (١٩٢٧ | ١٩٣٦ | ١٩٤١) وما اعقبها من تداعيات الانحياز الحكومي لال مناع والهجوم عليهم عام ١٩٤١ وقتل (٤٩) شخصا من ال حاتم , وجرح العشرات وحرق القرى وتدميرها وتهجير اهلها من اراضيهم الى المدن والعشائر الاخرى بتحريض النائب في مجلس النواب زامل المناع .

يتكون البحث (مشكلة اراضي عشيرة ال حاتم مع المناع في المنتفك) من مقدمة وثلاث محاور رئيسية , فضلا عن الاستنتاجات والهوامش والمصادر. المحور الاول ويختص بعرض مشكلة الاراضي في المنتفك وتطورها التاريخي ونتائجها المباشرة ودور العثمانيين وال سعدون في بلورتها وقيامها . فيما اهتم المحور الثاني بعرض مشكلة اراضي عشائر بني ركاب بعامّة وعشيرة ال حاتم بخاصة , وقدم ال مناع من بادية الشامية الى الغراف وحصولهم على اراضي (المسيح وابو مهيفة) التابعة تاريخيا وعرفيا الى عشيرة ال حاتم , ودور النائب زامل المناع بترسيخها وحمايتها . فيما اختص المحور الثالث بعرض الانتفاضات العشائرية

الثلاث لال حاتم ضد المناع خلال السنوات (١٩٢٧ | ١٩٣٦ | ١٩٤١) واحداثها والاجراءات المناحزة التي اتخذتها الحكومة العراقية ضدهم .

### اولا : جذور مشكلة الاراضي في المنتفك .

تعد مشكلة الاراضي في لواء المنتفك واحدة من اهم تمظهرات مشكلة الاراضي في العراق ,بل هي الاهم والاعقد والاكثر التباسا ودموية . فيكفي ان نعرف ان احد الكتاب نشر عام ١٩٤٧ مقال بعنوان (مشكلة اراضي لواء المنتفك) باسم مستعار وهو (ابن البطائح)<sup>(١)</sup> خشية من النظام الاقطاعي السائد والمتنفذين بالدولة العراقية . وبعدها في عام ١٩٥٦ نشر الدكتور عبد الله الفياض كتاب (مشكلة الاراضي في لواء المنتفك)<sup>(٢)</sup> ومحمود نديم اسماعيل كتاب (قضية املاك السعدونيين في لواء المنتفك)<sup>(٣)</sup>. فيما لم تنشر كتبا اخرى مستقلة عن هذه المشكلة في الالوية والمناطق الاخرى في العراق, وهذا ان دل على شيء فانه يدل على تعقيد المشكلة وتجزؤها وتداعياتها الخطيرة على المجتمع . وكانت المشكلة الاساسية التي تواجه المزارعين والفلاحين والعشائر في عموم البلاد خلال فترة الحكم العثماني هي مشكلة التزام الاراضي الزراعية في منطقة معينة من قبل مجموعة من الافراد المقربين ,وجباية الضرائب والرسوم للحكومة العثمانية مقابل مبالغ سنوية يتفق عليها مقدما . الا ان الملتزمين كانوا يقومون بالاستحواذ على مبالغ مضاعفة من الرسوم والضرائب المقررة من الحكومة<sup>(٤)</sup> الامر الذي انعكس سلبا على جانبين :

الجانب الاجتماعي : وهو تزايد حالات الفقر والجوع والمرض والشعور بالظلم من قبل الفلاحين ,الامر الذي جعلهم يتركون اراضيهم والهجرة الى المدن من قبل البعض ,والتحول للبداءة والرعي في البادية من قبل البعض الاخر .

الجانب السياسي: وهو قيام العشائر بالتمرد على الحكومة العثمانية ومقاومتها ورفض دفع الرسوم والضرائب, الامر الذي ادى الى زيادة الاحتراب والتوتر والانقسام ومن ثم تلاشي مفهوم الدولة ومؤسساتها وخدماتها<sup>(٥)</sup>.

شعرت الدولة العثمانية بتلك الاختلالات الخطيرة والسراقات العلنية, واصدرت الاصلاحات المعروفة بخط شريف كولخانة<sup>(٦)</sup> عام ١٨٣٩ الذي تضمن نقاط عديدة, تضمن في احد بنودها الغاء نظام الالتزام من قبل الافراد والشيوخ وجمع الضرائب من قبل الموظفين الحكوميين الرسميين, الا ان ذلك لم يحصل في العراق

أ كما يبدو أ كليا فقد استمرت منطقة المنتفك تخضع لنظام الالتزام والضمان حتى بعد ذلك التاريخ , فقد ضمن الشيخ ناصر السعدون منطقة المنتفك مدة ثلاث سنوات بين عامي (١٨٦٦-١٨٦٩)<sup>(٧)</sup>.

بعدها اصدرت الدولة العثمانية اصلاحات اخرى عرفت بخط همايون<sup>(٨)</sup> عام ١٨٥٦ , كان من نتائجها اقرار قانون الاراضي عام ١٨٥٨ الذي وضع حدا للاقطاعات القديمة من عهد التيمار والالتزام , ارتكز في بنوده على بعض التشريعات الاسلامية والاعراف السائدة والنظم الاوربية . وقد قسم هذا القانون اراضي الدولة العثمانية الى خمسة اقسام هي (الاراضي المملوكة والاراضي الاميرية والاراضي الموقوفة والاراضي المتروكة والاراضي الموات)<sup>(٩)</sup>. وبعدها اصدرت الدولة العثمانية قانون نظام الطابو عام ١٨٥٩ الذي اجاز تفويض الاراضي الزراعية الاميرية الى الفلاحين والمزارعين وملاكي الاراضي مقابل بدل نقدي محدد , والغاء اي سند اخر في التصرف بالاراضي الزراعية<sup>(١٠)</sup>. كما اصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٦٤ التعليمات الخاصة حول تفويض الاراضي الزراعية بالطابو في العراق , الا انه لم يطبق على ارض الواقع حتى مجيء مدحت باشا<sup>(١١)</sup> واليا على العراق في نيسان ١٨٦٩ , اذ اصدر في كانون الثاني من عام ١٨٧١ فرمان العقر والتعليمات الخاصة بتطبيق القوانين السابقة والاجراءات المتبعة بهذا الصدد. وقد تعددت الراء حول الاسباب التي دفعت مدحت باشا الى تطبيق هذا القانون على ارض الواقع اهمها رغبته بالحصول على الاموال من خلال بيع تلك الاراضي من اجل تنفيذ اصلاحاته العمرانية والاقتصادية والاجتماعية, او رغبته في استيطان العشائر البدوية وشبه البدوية المتنقلة والتي كانت تتنمر على الدولة وتشن الغارات وتفرض الخاوات , او ربط الفلاحين بالدولة مباشرة دون وساطة الشيوخ والملترمين وانهاء النزاع المسلح على الاراضي بين العشائر. فضلا عن رغبته بالحصول على الضرائب والرسوم على الانتاج الزراعي المتوقع زيادته بعد تملك تلك الاراضي للافراد واستقرارهم فيها . وقد ثبت نجاح هذا المشروع من الناحية الاقتصادية عندما ارتفع الانتاج الزراعي في المنتفك الى مايقارب ٧٠٪ عام ١٨٨٦<sup>(١٢)</sup>.

عمل مدحت باشا على تقسيم لمقاطعات الزراعية الكبيرة الى قطع صغيرة , ووضع لها اسعارا محددة تدفع ضمن اقساط ميسرة ولمدة طويلة من الزمن, الا انه اشترط دفع المعجل (بدل المثل) من ثمن تلك الارض المعروضة للبيع , على ان يكون لهم حق التصرف بالارض وليس الملكية الصرفة التي تبقى للدولة . واخذت جريدة الزوراء الحكومية في بغداد تعرض تلك الاراضي للبيع, ودعت الراغبين بالشراء التقدم الى محاسب الولاية في بغداد وعرض اسعارهم. وحفز الوالي مدحت باشا الاهالي على شراء اراضيهم مقابل

اقساط محددة وميسرة<sup>(١٣)</sup>. لكن هذا القانون واجه اشكالات عديدة اهمها تفسخ الادارة العثمانية وتعرضها للرشاوي من قبل المتنفذين, وعجز العشائر المالكة العرفية والتاريخية للاراضي من دفع المعجل من البيع, وعدم مسح الاراضي بشكل صحيح وتحديد حدودها, الا ان السبب الاساس يبقى هو عدم قناعة العشائر بتسجيل الاراضي التي يملكونها بالاصل منذ مئات السنين, والتي قد يترتب عليها التزامات لايتحملونها من قبيل الضرائب والتجنيد وغيرها, الامر الذي جعل الفلاحون والمزارعون في المنتفك يمتنعون عن التقدم لشراء اراضيهم<sup>(١٤)</sup>. فاستغل هذه العروض المتنفذون والتجار والموظفون الكبار والشيوخ المقربين للدولة العثمانية - وخاصة ال سعدون - الذين تقدموا لشراء تلك الاراضي والمقاطعات وتسجيلها باسمائهم, حتى وصلت النسبة المئوية من سيطرتهم على اراضي المنتفك الى مايقارب ٧٠٪. فيكفي ان نعرف مثلا ان ابراهيم مزعل ناصرالسعدون<sup>(١٥)</sup> وحده امتلك سبعة عشر مقاطعة<sup>(١٦)</sup>. واما فهد السعدون والد رئيس الوزراء فيما بعد عبد المحسن السعدون<sup>(١٧)</sup> فقد امتلك (٣٨٠) الف دونم في قضاء الحي الذي كان تابعا للمنتفك حتى عام ١٩١٧ و(٢٠٠) الف دونم من بساتين النخيل في البصرة و (٦٠) الف دونم على نهر الغراف<sup>(١٨)</sup>.

لقد وصفت السياسة التي اعتمدها الوالي العثماني مدحت باشا في المنتفك بانها منحازة ومختلفة عن باقي المناطق في العراق. فبينما منحت اغلبية الاراضي الزراعية في عموم البلاد للفلاحين, منح العدد الاكبر من المقاطعات في معظم مناطق المنتفك لال سعدون, الامر الذي حولهم من شيوخ ابويين في الاتحاد الذي تاسس في مطلع القرن السادس عشر, وانضمت اليه جميع العشائر في المنطقة الى مالكين اقطاعيين<sup>(١٩)</sup>. فقد امتدت سيطرة ال سعدون على الاراضي الزراعية على طول امتداد نفوذهم العشائري السابق عندما كانوا امراء ومشايخ على المنتفك, وحصلوا على عشرات المقاطعات الزراعية التي كانت ضمن الملكية التاريخية والعرفية للعشائر في المنتفك من قبيل بني اسد والعساكرة وبني خيكان وبني حطيظ وبني مشرف في قضاء سوق الشيوخ. والبو سعد وبني زيد وخفاجة والقره غول والصريفين وبني ركاب وال حميد في الغراف وال غزي والحسينات وال ازيرج والبدور في الناصرية وغيرهم<sup>(٢٠)</sup>.

ولم يكتف ال سعدون بالسيطرة الحكومية على الاراضي الزراعية وامتلاكها رسميا في منطقة المنتفك بعمامة وحوض الغراف بخاصة, بل وهبوا قسما من تلك الاراضي الى حلفائهم والمقربين منهم, واهمهم عشيرة المناع التي وهبوا اراضي تسمى (المسبح وابو مهيفة)<sup>(٢١)</sup> التي يستوطن فيها تاريخيا عشيرة ال حاتم - احدى فروع عشائر بني ركاب - الامر الذي نتج عنه حالة من التوتر والاحتقان والاحتراب بين المالكين

القانونيين وهم ال مناع وبين المالكين العرفيين وهم ال حاتم , بدأت مع السنوات الاولى للاحتلال البريطاني للعراق وانتهت بثورة تموز ١٩٥٨ بعد عودة المتمردين من عشيرة ال حاتم لاراضيهم اثر حملة التهجير التي حصلت في العقود السابقة واهمها عام ١٩٤١<sup>(٢٢)</sup>.

واما كاتب ال سعدون وامينهم المالي التاجر نعوم سركيس<sup>(٢٣)</sup> (والد المؤرخ يعقوب سركيس)<sup>(٢٤)</sup> فقد حصل على مايقارب (٢٠٠) الف دونم من الاراضي الزراعية من اراضي عشائر بني ركاب التي تقع في غرب مدينة الغازية (النصر حاليا), والعديد من المقاطعات الزراعية واهمها الجباسي والطحيم واركيوه وغيرها. وبعد وفاة نعوم سركيس عام ١٨٩٣ انتقلت ملكية تلك الاراضي الى ابنه يعقوب سركيس ,الذي اصبح واحدا من اكبر الملاكين في العراق<sup>(٢٥)</sup>. بل ان التقارير البريطانية تذكر ان مدحت باشا قد فوض ناصر السعدون اصدار سندات الطابو باسماء اهله وذويه, وقد تم تسجيل قضاء خاص لهذه المقاطعات قرب الشطرة لادارتها وتنظيمها , الا انه لم يستمر طويلا في العمل بعد ان اعطى لكاتبه نعوم سركيس احدى المقاطعات الزراعية الكبيرة من اراضي بني ركاب, فاثارت هذه العملية حروبا داخلية بين العشائر الخارجة عن طاعة السعدون والحكومة, الامر الذي جعل الحكومة العثمانية تلغي هذا القضاء والتوقف عن اعطاء سندات الطابو عام ١٨٨١<sup>(٢٦)</sup>, وقد اكد الحاكم السياسي البريطاني في الناصرية في تقريره الذي رفعه عام ١٩١٦ ان عشائر المنتفك تكره اي نظام سياسي لاسباب عدة اهمها :

١ . ان لانباء هذه العشائر تجارب مريرة من الحكم العثماني .

٢ . لقد قاسى ابناء العشائر اسوء انواع الظلم من السعدون الذين نصبهم العثمانيون حكاما<sup>(٢٧)</sup>.

ان هذا الاستحواذ الكبير على الاراضي الزراعية وامتلاكها واخذها من اصحابها التاريخيين والعرفيين يعد البوابة الحقيقية لنشوء ظاهرة الاقطاع في العراق, وبروز اشكالية الملاكين الغائبين للاراضي الذين ياتون سنويا لياخذوا حقوق الملكية دون عناء او تعب, واصبح عندنا نوعا من الازدواج في الملكية: الملكية العرفية والتاريخية للمالكين الاصليين من العشائر الذين سكنوا المنطقة منذ مئات السنين وورثوها عن اجدادهم البعيدين وابائهم الاوليين. والملكية القانونية والرسمية التي حصل عليها الملاكون الغائبون من الدولة العثمانية وادارتها المتعمدة في بغداد. وهذا الازدواج ادى ليس الى حصول مشاكل على الملكية والارض فحسب, بل وحتى مشكلة جباية حقوق الملكية. فالاعتماد على الحكومة ليس كافيا من اجل الحصول على

الضرائب والرسوم وغيرها، وخاصة في المناطق النائية والبعيدة في منطقة المنتفك في جنوبي العراق، الامر الذي جعلهم يفكرون في ابقاء اصحاب هذه العشائر انفسهم كفلاحين او مزارعين في تلك الاراضي التي اشتروها من الحكومة، وتعيين شيوخهم بوظيفة اجتماعية واقتصادية جديدة، استحدثت لأول مرة في العراق بعامه والمنتفك بخاصة وهي السركال<sup>(٢٨)</sup>. والسركال هو احد الشيوخ او المتنفذين من العشائر تكون مهمته ادارة الاراضي الزراعية ومراقبة الفلاحين ومحاسبتهم نيابة عن الملاكين مقابل نسبة معينة من الحاصل الزراعي . وفي اغلب الاحيان قد يعتمد الملاك او الاقطاعي الى تاجير الاراضي سنويا للسركال مقابل مبالغ معينة او يحصل على نسبة مقطوعة من الانتاج الزراعي. وهكذا اصبح الفلاح يدفع حقوق الملكية للاقطاعي من جهة وحقوق السركال من جهة اخرى، واخذ الاخير يصطف الى جانب الملاك والحكومة التي تدعمه بدل ان يكون مع ابناء عشيرته واقاربه. فالسركال هو المراقب العام للفلاحين والمحاسب للحاصل الزراعي والمشرف على تقسيمه والمتابع لكري الانهار او حفرها من خلال السخرة الجماعية التي تعرف شعبيا بالحشر. ومع مرور الزمن اصبح هؤلاء السراكيل والشيوخ من اصحاب الاموال والعقارات والملكيات الزراعية الكبيرة، سيما تمددهم على اراضي الاخرين والمجاورين من العشائر الضعيفة<sup>(٢٩)</sup>.

بعد الاحتلال البريطاني للعراق ازدادت مشكلة الاراضي في المنتفك تعقيدا بعد ان اراد الانكليز تقريب شيوخ العشائر والسراكيل على حساب شيوخ العموم والملاكين من ال سعدون . واصبح التملص من دفع حقوق الملكية للاقطاعيين من قبل شيوخ الفروع ظاهرة منتشرة بالمنطقة، بل واصبحوا يتجاوزون على تلك الاراضي او القريبة منها<sup>(٣٠)</sup>، فيكفي ان نعرف مثلا ان شيخ عشيرة الشويلات موحان الخير الله<sup>(٣١)</sup> قد وصلت ملكيته من الاراضي الزراعية الى ما يقارب المليون دونم، وهي اكبر ملكية في العراق اجمع<sup>(٣٢)</sup>. ويعود سبب تقريب الانكليز لشيوخ الفروع هو حيازة اكبر قاعدة اجتماعية للعهد الجديد، وكسبهم لصالحه او تحييدهم على الاقل، واظهار نفسها بمظهر المخلص للعشائر في المنتفك من تسلط ال سعدون . وبعد تاسيس النظام الملكي عام ١٩٢١ اصبح هؤلاء الشيوخ من ركائز العهد السياسي الجديد، وعين الكثير منهم في مجلس الوزراء والاعيان والنواب، وافر رسميا قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية لعام ١٩١٦ الذي طبق في بادىء الامر في منطقة المنتفك، والذي استمر العمل به قائما حتى ثورة تموز ١٩٥٨<sup>(٣٣)</sup>. وقد شاعت العبارة في الاوساط السياسية (من يستطيع السيطرة على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر. ومن يسيطر على العشائر يستطيع حكم العراق بسهولة)<sup>(٣٤)</sup>. وهكذا اصبح الشيوخ الركيزة



الاجتماعية للنظام الملكي الحاكم. وهذا التقريب ادى الى حدوث مشاكل على الاراضي الزراعية بين السراكيل وشيوخ الفروع من جهة وبين والملاكين الغائبين من امثال ال سعدون وال سركيس من جهة اخرى, الامر الذي جعل الحكومة تشكل لجان عديدة وقوانين متعددة لحل تلك المشكلة في العراق بعامة والمنتفك بخاصة كان اولها قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك رقم (٢٣) لسنة ١٩٢٩ لم تصل جمعيتها الى حل جذري حتى ثورة تموز ١٩٥٨<sup>(٣٥)</sup>.

## ثانيا : بواكير مشكلة اراضي عشيرة ال حاتم مع المناع

عشيرة ال حاتم هي احدى فروع عشائر بني ركاب وتسكن الضفة اليمنى من نهر الغراف في غرب مدينة النصر حاليا , واطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى جدتهم حاتم بن مانع بن حمدان . وتضم فروع عديدة هي ال مسيلم وهم الرؤساء والشيوخ وال بو جامل والعسكر والرويشد والطعيسات وال بريسم وال بو طرفة وال بو زامل والقصامة<sup>(٣٦)</sup>. وكان الشيخ العموم لال حاتم ابان الاحتلال البريطاني والعهد الملكي هو عبيد الكطران<sup>(٣٧)</sup> حتى وفاته عام ١٩٥٤. واما ال مناع فهم احد فروع عشائر الاجود في المنتفك واطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى جدتهم منيع (مناع) بن سالم بن زامل بن سيف بن اجود . وينقسمون الى اربع فروع وهي العجيل وهم الشيوخ وال عرار والرومي والعكلي<sup>(٣٨)</sup>. وكان الشيخ العموم للاجود بعامة والمناع بخاصة هو زامل المناع<sup>(٣٩)</sup> حتى وفاته عام ١٩٥٢ .

ترجع جذور مشكلة اراضي عشيرة ال حاتم احد فروع عشائر بني ركاب التي تستوطن الضفة اليمنى من نهر الغراف في المنتفك الى اواخر القرن التاسع عشر. فقد وهب ناصر السعدون اراضي مقاطعتي (المسبح وابو مهيبة) التي يستوطن فيها ال حاتم تاريخيا منذ مئات السنين الى احد حلفائهم والمقربين منهم, وهم عشيرة المناع احدى عشائر الاجود. ويرجع السبب المباشر لاعطائهم هذه الاراضي الى حصول مشكلة بين السعدون والمناع انتهت بمقتل احد شيوخهم ويدعى مانع. وقد اختلفت الروايات حول سبب الخلاف, فالبعض يقول ان شيخي عشائر الاجود مانع واخيه عرار ايدا الشيخ منصور السعدون في خلافه مع اخيه ناصر السعدون ,فقام عبيد الاخير بالقبض عليهما في مدينة الناصرية عام ١٨٧٠ وقتل الشيخ مانع وهروب عرار المناع بعد عبر نهر الفرات سباحة<sup>(٤٠)</sup>, الا ان ال مناع يذكرون ان سبب الخلاف هو عدم دفعهم رسوم



الميري من جانب, ورفضهم تزويج احدى بناتهم لناصر الاشقر السعدون, لانهم يعتبرون انفسهم اعلى منزلة منهم من جانب اخر<sup>(٤١)</sup>.

لقد عمل ناصر السعدون على ارضائهم من خلال اعطائهم اراضي زراعية خصبة في منطقة حوض الغراف . وقد طلب ال مناع في البدء اراضي مقاطعة الكار المعروفة بخصوبتها ومراعيها , والمكان المفضل لسكن لناصر السعدون, فرفض ذلك قائلًا (كار وحليب بكار) (اي تريدون منطقة الكار الخصبة وحليب النوق) واعطائهم بدل ذلك منطقتي (المسبح وابو مهيفة), دون الاهتمام بالمالكين التاريخيين والعرفيين لهاتين المقاطعتين وهم عشيرة ال حاتم وفروعها المتعددة<sup>(٤٢)</sup>. وقد اختلفت الروايات في تاريخ قدوم المناع من بادية الشامية في غرب نهر الفرات الى منطقة الغراف, الا ان الراي الراجح ان قدومهم كان قبل استدعاء ناصر السعدون الى اسطنبول عام ١٨٧٧ ووفاته هناك عام ١٨٨٥<sup>(٤٣)</sup>.

ترجع العلاقة بين السعدون والمناع الى السنوات الاولى لتاسيس اتحاد المنتك في مطلع القرن السادس عشر . فقد عين ال سعدون الذين كانوا في وقتهم يطلق عليهم ال شبيب, عشيرة المناع الذين يرجعون لعرب الحجاز كرؤساء على عشائر الاجود بعد ان كانت الزعامة عند ال وثال . ولهذا السبب اطلق على عشائر الاجود تسمية اجود المناع, الا انهم لا يملكون سلطة قضائية او تنفيذية على العشائر المتعددة بالنسب والمولاة<sup>(٤٤)</sup>.

لقد ادعى المناع انهم احيوا هذه الاراضي التي كانت متروكة, لان ال حاتم كانوا بدو متقلين ورحل, ولم يكونوا مستقرين او مزارعين, وانهم قد احيوها بحفر نهر (ابو مهيفة) من الضفة اليمنى من نهر الغراف, والذي يعرف حاليا بالمناعية في جنوب غرب مدينة الغازية (النصر حاليا)<sup>(٤٥)</sup>. فيما رفض ال حاتم من جهتهم هذا الادعاء واكدوا انهم كانوا مستقرين بهذه الارض التي كانت موطن اباؤهم واجدادهم منذ مئات السنين, وان ترحالهم للبادية كان موسميا وفي فصلي الشتاء والربيع فقط, من اجل البحث عن العشب لحيواناتهم كعادة العشائر الاخرى في المنتك<sup>(٤٦)</sup>. كما ان البعض من ال مناع ينفي قضية اعطاء السعدون هذه الاراضي لال مناع بدعوى انهم اشتروها من الحكومة العثمانية, حالهم حال الملاكين الاخرين بعد تفويض الاراضي بالطابو, وان مستند الشراء او الطابو لاراضي (المسبح وابو مهيفة) مسجل عندهم باسم الشيخ عبد الكريم عرار الاول المناع ومساحتها (٨٧) الف دونم<sup>(٤٧)</sup>.

لم تحصل مواجهات واشكالات بين عشيرتي ال حاتم والمناع خلال العهد العثماني , بسبب الخشية من ال سعدون وسطوتهم الفاعلة على منطقة المنتفك, رغم ان ال مناع قد مارسوا جميع السلوكيات التقليدية التي قام بها الاقطاعيون انذاك مع الفلاحون وابناء العشائر الاخرى, من قبيل التحريض الحكومي عليهم والتهديد بالطرد والتهجير ومعاينة المقصرين جسديا وضربهم وارغام النساء على جلب الحطب يوميا الى بيوت المناع واجبار كل فلاح على اعطاء الملاكين راسين من الغنم تسمى (المنيحة والذبيحة) والقيام بالسخرة لحفر الانهار والترع والجداول وكرها<sup>(٤٨)</sup>. وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ | ١٩١٨ وانتهاء سيطرة ال سعدون وتسلم الحكام والضباط العسكريون الادارة المدنية في المنتفك. اذ تمردت العشائر في اعطاء حقوق الملكية لال سعدون ووكلائهم واتباعهم وحلفائهم, مستغلين وقوف الحكومة البريطانية ضد ال سعدون بعد انحيازهم للدولة العثمانية ومشاركتهم في المعارك معها ضد الاحتلال البريطاني للبصرة ,بالترايط مع حركة الجهاد التي اطلقها علماء النجف وعلى راسهم الحويبي عام ١٩١٤ ,اذ شارك عجمي السعدون<sup>(٤٩)</sup> وابناء عشيرته وحلفائهم في تلك المعارك كاحد ابرز القيادات الهجومية. كما ان من اسباب تقريب الانكليز لشيوخ الفروع في المنتفك هو عدم مشاركتهم في ثورة العشرين ,رغم اجتماع الكثير منهم في مؤتمر المصيفي عام ١٩٢٠ الذي اكد المشاركة في الدعوات التي اطلقها العلماء والمجتهدون<sup>(٥٠)</sup>.

ان الادارة البريطانية في العراق لاتريد من جانبها التجاوز على اصحاب السندات والطابو بالمطلق, لان ذلك يتناقض مع المبادئ الليبرالية التي تعتمدها الادارة البريطانية والتي تقدر الملكية الفردية كواحدة من اهم الحقوق الطبيعية التي نادى بها المفكرون والفلاسفة الانكليز اولاً<sup>(٥١)</sup>, وخشيتهم من انتشار الفوضى والتسيب والصراعات بين الملاكين من جهة والعشائر والفلاحين من جهة اخرى ثانيا . فتعاملت مع هذا الملف بحذر شديد وانتقائية وبما يتلائم مع مصالحها وهدفها في الهيمنة والسيطرة, ورحلت اعباء هذه الاشكالية المعقدة الى الحكومة العراقية والنظام الملكي الجديد. ونجد هذا واضحا في اول حركة تمرد قام بها ال حاتم ضد ال مناع ابان الادارة البريطانية المباشرة واستغلالهم تلاشي سطوة السعدون , اذ واجهها الانكليز بحزم وقوة<sup>(٥٢)</sup>. فقد اكدت التقارير البريطانية (ان المناع اشترت اراضي المسبح وابو مهيفة ويفلحها ال حاتم . فكانت العلاقة بين المناع وال حاتم ليست على مايرام). فيما وصفت الادارة البريطانية عشيرة ال حاتم (باللصوصية وسفك الدماء والخروج على القانون), وكانت تنصر لال مناع وتطلب من الحكام السياسيين

وجوب مراقبتهم لانهم فتكوا باسرة المناع. كما وصفت التقارير البريطانية الصادرة عام ١٩١٩ شيخ ال حاتم عبيد الكطران بانه (اتخذ موقفا معاديا للانكليز) , الامر الذي جعل معاون الحاكم السياسي بريكلي يطلب ارسال طائرة وقاربا مسلحا لارهاب المنطقة<sup>(٥٣)</sup>.

كما ان هناك سببين اخرين اديا الى تقدير الانكليز من جانب والحكومة الملكية العراقية من جانب اخر لملكية ال مناع من الاراضي الزراعية وحماتها وتثبيتها في مواجهة ال حاتم وهما:

الاول: قيام زامل المناع الشيخ الاسمي لعشائر الاجود بمد الجسور والعلاقة الشخصية مع الادارة البريطانية والحكام السياسيون في المنتك اولاً , والنظام السياسي الملكي ثانياً. فقد ذكر الحاكم السياسي في قلعة سكر في تقريره عام ١٩١٨ قوله (جاء لرؤيتي زامل المناع وقد قضيت معه يوماً كاملاً عندما كنت في دوريتي , وهو صديق ساحر ذو امكانية كبيرة , ورغبته العظمى ان يرى قبيلته تعود الى حالتها السابقة. وقد عرض خدماته علي واني بقصد الاستفادة منها في المسائل القبلية)<sup>(٥٤)</sup>. كما ورد اسمه في تقرير بريطاني بانه كان من ضمن شيوخ الغراف الذين استقبلوا مجموعة من الضباط البريطانيين الذين تجولوا في نهر الغراف في نيسان ١٩١٨ وبمعيتهم مجموعة من شيوخ العشائر اهمهم: صكبان العلي شيخ خفاجة , وموحان الخير الله شيخ الشويلات , واثنان من اولاد حمادي الشاتي شيخ بني ركاب, وعبد الله سليمان السعدون, وساجت الشكبان وساجت الحسن من شيوخ القره غول, والسيد عبد المهدي السيد حسن, وابراهيم اليوسف ,بالاضافة الى الشيخ زامل المناع<sup>(٥٥)</sup>. واما النظام السياسي المكي الجديد الذي تاسس عام ١٩٢١ فقد انضم اليه الشيخ زامل المناع ودعمه بقوة في سبيل ترسيخ املاكهم الزراعية وحماتها . فقد انتخب ضمن اعضاء المجلس التاسيسي ١٩٢٢ | ١٩٢٤ مع ثمان دورات لمجلس النواب من اصل اثني عشر دورة عاشها حتى فاته عام ١٩٥٢ وهي (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والعاشر والحادية عشر)<sup>(٥٦)</sup>. كما انتخب ابنه فيصل زامل المناع<sup>(٥٧)</sup> من بعده في الدورة السادسة عشر والاخيرة من مجلس النواب العراقي<sup>(٥٨)</sup>. وخلال موقعه في مجلس النواب كان لزامل المناع موقفاً متشدداً تجاه اي حركة اصلاح تقوم بها الحكومة لصالح الفلاحين, ويقف ضدها بقوة مع زملائه الاخرين من الشيوخ الاقطاعيين<sup>(٥٩)</sup>.

الثاني: صعود مكانة عبد المحسن السعدون في الدولة العراقية الجديدة وتعيينه بارفع المناصب ابتداء من وزارة العدلية ثم الداخلية ثم رئاسة المجلس التاسيسي وانتهاء برئاسة الوزراء اربع مرات خلال عشر سنوات, حتى

يمكن القول انه اقوى شخصية في العقد الاول من تاسيس الدولة العراقية<sup>(٦٠)</sup>. وهذا الصعود اعاد الاعتبار لمكانة ال سعدون من جهة وحلفائهم من ال مناع من جهة اخرى . فعندما قدم متصرف المنتفك انذاك ياسين الهاشمي (٢٨ / ٦ / ١٩٢٢ أ ١٥ / ١٠ / ١٩٢٢) اقتراحات عملية لحل مشكلة الاراضي فيها لاتخاذ بنظر الاعتبار كلياً حقوق اصحاب الاملاك والسندات ,وقف ضده عبد المحسن السعدون موقفاً حازماً وصارماً بالرفض<sup>(٦١)</sup>, حتى وصل الحال ان اخذت عشائر المياح في قضاء الحي تشكو من تاثيرات السعدون على الحكومة المحلية في القضاء وانحيازها للملاكين السعدونيين<sup>(٦٢)</sup>. ويبدو ان زامل المناع قد شعر بقوة عبد المحسن السعدون ومقدرته في الدولة العراقية الجديدة ,فانضم لحزب التقدم الذي اسسه عام ١٩٢٥<sup>(٦٣)</sup>. كما استمر المناع في الالتزام بالسياقات العشائرية والاعراف مع شيوخ السعدون ,فقد روى القاضي عبد اللطيف الشواف<sup>(٦٤)</sup> ان شاهد زامل المناع وهو يقبل يد الشيخ عبد الله فالح السعدون<sup>(٦٥)</sup> في البصرة عام ١٩٤٧<sup>(٦٦)</sup>. وقد يكون المناع هو من انقذ السعدون من الاعداء بعد قتله عبد الله الصانع<sup>(٦٧)</sup>. فبعد ان اصدرت الحكومة العراقية قرار الاعداء لعبد الله فالح ناصر السعدون لقتله المدير العام في وزارة الداخلية عبد الله الصانع عام ١٩٣١ لزواجه من بنت عبد المحسن السعدون, بدعوى انه اقل شانا منها ,ذهب وفد من ال سعدون لمقابلة الملك من اجل العفو عنه وبمعيتهم الشيخ زامل المناع , الذي سرعان ما قام بخطوة غريبة , حيث اخذ بشق ملابسه امام الملك ,الذي استنكر بدوره هذا العمل قائلاً: استر على حالك يا شيخ زامل . فرد المناع : الله لا يستر عليك تريد تعدم الشيخ عبد الله الفالح . وعندها اضطر الملك العفو عنه بعد مدة قليلة من السجن<sup>(٦٨)</sup>.

ان اعادة مكانة ال سعدون في الدولة العراقية الجديدة وتقريب زامل المناع منهم اعطى حصانة لهم في حماية املاكهم من عشيرة ال حاتم, الذي لا يمر عام دون ان تحصل لهم مشكلة مع المناع حول الحاصل الزراعي وتقسيم الحصص ,وبالتالي التحريض عليهم وقمعهم وعدم سماع رغباتهم ومطالبهم, بل وحتى وجهة نظرهم من تلك المشاكل, الامر الذي جعلهم يقومون بعدة انتفاضات ضدهم .

## ثالثاً : انتفاضات ال حاتم ضد المناع

رغم ان الاراضي الزراعية التي يملكها ال مناع لا يفصلها عن اراضي الجباسي عند عشيرة ال خنفر من بني ركاب ,والتي يملكها نعوم سركييس وابنه المؤرخ يعقوب سركييس من بعده سوى نهر صغير ينبع

من الضفة اليمنى من نهر الغراف يسمى جدول ال حاتم في غرب مدينة الغازية (النصر حاليا) , الا انه لم تحصل اي مواجهة مسلحة او انتفاضة في اراضي ال سرکيس بالقياس الى المناع , والسبب هو التعامل المرن عند ال سرکيس مع السراکيل وتفويضهم بالمطلق ادارة الاراضي دون التدخل بالتقسيم والضرائب وغيرها<sup>(٦٩)</sup>. كما ان الطبائع البدوية لعشيرة ال حاتم وتمردوا المعروف ضد النظام والحكومة , ورفضها الاعتراف بالامر الواقع حول ملكية ال مناع لاراضيها , وامتناعهم المستمر في الخضوع لسلطتهم, دور بارزا في زيادة التوتر والاحتراب بين الطرفين , الامر الذي نتج عنه العديد من الانتفاضات والتمردات اهمها :

١ . انتفاضة عام ١٩٢٧: وبدأت هذه الانتفاضة عندما شرعت حكومة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ أ ٨ كانون الثاني ١٩٢٨) طريقة جديدة لجباية الضريبة تسمى طريقة التثليث (ثلث الحاصل للملاك والحكومة والفلاح)<sup>(٧٠)</sup>. وقد رفضت العشائر المتضررة هذه الطريقة ؛ بسبب اجحافها وخشيتها من تسجيل اسماء الملاكين من ال سعدون باعتبارهم من دافعي الضرائب للسنوات الثلاث القادمة. وقد بدأت الاضطرابات عند عشائر المياح في قضاء الحي ضد الملاكين من ال سعدون. ورغم تقدمهم بالشكاوي والاعتراض على هذه الطريقة , الا ان الحكومة لم تتصفهم او تسمع ارائهم , الامر الذي جعلهم يطردون الملاكين من بعض المقاطعات , لكن الحكومة وقفت ضدهم بحزم وانتهت الاضطرابات<sup>(٧١)</sup>. واما عشيرة ال حاتم في غرب الغازية او (سويح غازي) فقد انتفضوا ضد الملاكين من ال مناع لنفس الاسباب اعلاه , فضلا عن مطالبهم بتخفيض حصة الملاكية والضرائب وتقسيمها لهم بسبب سوء اوضاعهم الاقتصادية المزمنة . وبما ان العراق كان في وقتها تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠ أ ١٩٣٢) فقد استخدم الانكليز الطائرات الحربية لقصف عشيرة ال حاتم من اجل ردهم , الامر الذي ادى الى مقتل عدد من النساء من عشيرة ابو جامل احدى فروع عشيرة ال حاتم , وطرد شيخهم العموم عبيد الكطران من المنطقة<sup>(٧٢)</sup>. ويعود السبب في استخدام الطائرات والاستعانة بالانكليز هو ان الحكومة العراقية في عهد متصرف المنتك جلال بابان<sup>(٧٣)</sup>(١٩٢٧/١/١٢ أ ١٩٣٠/٤/٨) ارسلت قوات الشرطة الى المنطقة تحت قيادة المعاون حقي علي , ومسؤول مخفر الشرطة عبد الجبار الجسام, وبامر مباشر من مدير شرطة لواء المنتك يوسف حنظل. وعندما وصلت القوات الى المنطقة وجدت ان عشيرة ال حاتم متحفزون للقتال واسلحتهم في ايديهم, الامر الذي استدعى حضور مدير الشرطة اللواء حنظل شخصيا, الذي طالبهم بالهدوء والسكينة, الا انه وجد الهازيج الشعبية والتحريض على القتال قد وصلت الى مداها, فاعطى الاوامر للقوات بالانسحاب, وبلغ

الحكومة العراقية بصعوبة مواجهة وحل الاشكال , عندها ارسل رئيس الوزراء جعفر العسكري الطائرات البريطانية مع قوة من الشرطة بقيادة المفتش (الين) والتي بادرت الى قصفهم بشدة<sup>(٧٤)</sup>. وقد بررت سلطات الانتداب البريطاني استعمال الطائرات , هو الادعاء بميل هذه العشيرة منذ القدم للشغب, ورجبتهم في الانقضاء على الملاكين المناع, حتى وصل الحال ان المعتمد السامي البريطاني لم يخف تعاطفه مع عشائر المياح في مشكلتهم مع ال سعدون, الا انه لم يستطيع من اخفاء كرهه الشديد لعشيرة ال حاتم, التي ناصبت الانكليز العدااء خلال اعوام الوجود البريطاني في العراق<sup>(٧٥)</sup>. وقد اوقفت هذه الانتفاضات العشائرية العمل بطريقة التثليث المقترحة , وعقدت مفاوضات بين الاطراف في شهر اذار من عام ١٩٢٨ انتهت بصيغة وسط , بعد ان قدم الجميع تنازلات من اجل حل الازمة ودفع ال حاتم حقوق الملكية لال مناغ<sup>(٧٦)</sup>. وقد اصدرت حكومة العسكري الثانية وتحت تاثير وتداعيات هذه الانتفاضات قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٢٧ الذي اكد في بعض بنوده على تملك الاراضي الزراعية الاميرية غير المغروسة مجانا لمن يرغب بذلك, ومنح السندات بالطابو في الاراضي الاميرية وفق شروط محددة ذكرها القانون<sup>(٧٧)</sup>, ورغم ان هذه القوانين تصدرها الحكومة بين الحين والآخر من اجل ازالة الاحتقان والتوتر بين الملاكين والفلاحين في المنتك, الا انها تصب في الاخير لصالح الملاكين وحيازتهم المزيد من الاراضي الزراعية وترسيخ سطوتهم, والسبب هو امتلاكهم مصادر القوة والنفوذ والاموال والعلاقات السياسية والحكومية.

٢ . انتفاضة عام ١٩٣٦: استمرت مشكلة الاراضي بالمنتك قائمة طوال السنين الاولى من العهد الملكي, الذي نظم العديد من اللجان الحكومية المحلية من اجل حلها وتخفيف تداعياتها, الا انها لم تصل الى نتيجة حاسمة, الامر الذي جعلها تستعين بالخبير البريطاني ارست داوسن<sup>(٧٨)</sup> لحل تلك الاشكالات المعقدة, والذي قدم تقريره عام ١٩٣٠ مقوما العديد من الاقتراحات والمعالجات لحلها, تبلورة من خلال قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢. الذي احتوى على مجموعة من الاقتراحات اهمها تعيين اصناف الاراضي وعائديتها وتاكيد الحقوق المتعلقة بالاراضي وتحديد حدودها ومساحتها<sup>(٧٩)</sup>. وقد شكلت لجان خاصة في في جميع انحاء البلاد اطلق عليها تسمية لجان التسوية والتي استمرت بعملها من عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٥ هدفها مراجعة السندات والوثائق الرسمية للملكيات الزراعية وتدقيقها والتأكد من صحتها. وكالعادة واجهت اللجان العديد من الاشكالات القانونية من جانب والعشائرية من جانب اخر<sup>(٨٠)</sup>. كما صدرت خلال تلك الفترة العديد من القوانين اهمها :

أ . قانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢: وشرع هذا القانون من اجل استغلال الاراضي غير المستثمرة وتشجيع الملكيات الصغيرة واستثمارها من قبل الفلاحين, الا انه لم يحقق النتيجة المرجوه. فقد استغله الشيوخ والسركيل والاقطاعيين والتجار في زيادة ملكياتهم الزراعية وتمدها . وقد اعتبر بعض الكتاب هذا القانون هو بداية الاقطاع الحقيقي في العراق, لانه لم يحدد اللزمة بمساحة معينة, الامر الذي زاد من مساحة الملكيات الى ارقام كبيرة جدا. فضلا عن عدم اعتبار الفلاحين المستاجرين من ان يكونوا اصحاب لزمة<sup>(٨١)</sup>. وعندما ناقش مجلس النواب العراقي مقترح القانون, طالب نائب المنتك زامل المناع بتحديد صاحب اللزمة الذي قد يكون السركال او شيخ العشيرة الذي يسجل اللزمة باسمه ثم يقوم بتوزيع اللزمة على عشيرته. وطالب بعدم اعطاء الفلاحين اي حقوق وردت بالقانون, لان وضعهم لايعنيه<sup>(٨٢)</sup>.

ب . قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣: وهذا القانون يمنع استخدام الفلاحين في اي مزرعة او دائرة حكومية او شركة اهلية اذا كان مدينا للشيخ والاقطاعي وهرب ارضه وتسديد دينه<sup>(٨٢)</sup>. وبعد ان ناقش مجلس النواب العراقي هذا القانون ,شكر الشيخ زامل المناع الحكومة على مقترحها واصدارها هذا القانون لانه ضمن حق الملاكين والسراكيل, وانتقد بشدة النواب الذين وقفوا ضده<sup>(٨٤)</sup>. وعندما اقترح النائب صالح جبر<sup>(٨٥)</sup> تعويض الفلاحين الذين يتاخر الملاكين في اعطائهم صك البراءة من الديون التي تكون عادة لصالح الملاك والاقطاعي, رفض زامل المناع ذلك بقوة قائلا (لم اسمع ابدا بمثل هذا. وما من بلد في العالم يتوقع فيه من صاحب الارض ان يعوض الفلاح)<sup>(٨٦)</sup>. كما انتقد موقف الحكومة من الملاكين والانحياز للفلاحين بالقول (ان بعض المتجاسرين من الفلاحين لزموا قسما من اراضي الطابو وغرسوا فيها وعندما يشكو الملاكون الموضوع للحكومة تجيبهم ان عليهم ان ياخذوا ٧٪ من المحصول او يتراضوا مع الفلاحين) . وطالب بطرد الفلاح المغارس الذي لايستطيع اكمال شرط المقابلة المتفق عليها بين الملاك والمغارس<sup>(٨٧)</sup>.

ان صدور قوانين التسوية واللزمة وحقوق الزراع قد جعلت الفلاحين والمزارعين يشعرون بان حقوقهم العرفية والتاريخية في استعادة اراضيهم واراضي ابائهم واجدادهم قد تلاشت نهائيا, واخذوا يشعرون بالظلم السياسي والحكومي والاجتماعي, الامر الذي نتج عنه المزيد من الاضطرابات العشائرية والانتفاضات الفلاحية كان اهمها انتفاضة عشيرة ال حاتم عام ١٩٣٦ .



اختلف الباحثون في اسباب الانتفاضة واحداثها . فعبد الرزاق الحسني يتهم المناع باستفزاز عشيرة ال حاتم واستدراجهم للمواجهة مع الحكومة , فقد اكد ان حقوق الملكية استمر باخذها ال مناع كاملة , الا انهم لم يقتنعوا بذلك ولم يكتفوا بما حل بعشيرة ال حاتم من الخسائر الفادحة التي الحقها بهم الحكومة جراء انتفاضة ١٩٢٧ , لذا سعوا بكل جهدهم للايقاع بهم والنيل منهم , فاستغلوا احداث العصيان المسلح الذي حدث في مدينة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ واخماده بالقوة المسلحة من قبل السلطة ,فرصة لتحقيق اهدافهم<sup>(٨٨)</sup>. فقد ادعى شيخهم زامل المناع لدى متصرف المنتكح ماجد مصطفى<sup>(٨٩)</sup> (١٩٣٥/٤/٩ | ١٩٣٦/٨/١٢) ان عشيرة ال حاتم قد سرقوا قسما كبيرا من الحاصل الزراعي لال مناع ,دون تحديد المقدار المسروق او حتى معرفة السارق ومن اي فرع او عشيرة . فلما استدعى شيوخ ال حاتم الى مدينة الناصرية, عين المتصرف محكمة عشائرية حسب قانون دعاوى العشائر للنظر في دعوى المناع, فقرر المحكمون- ودون اي دليل او اثبات- باخذ ثلث الحاصل الزراعي العام لال حاتم وتسليمه للمناع. كما قرر المحكمون ترحيل (١٨) شخصا من شيوخ ال حاتم مع عوائلهم والسراكيل التابعين لهم من المنطقة<sup>(٩٠)</sup>.

راجع شيوخ بني ركاب وال حاتم مقر متصرف المنتكح ماجد مصطفى في الناصرية من اجل رفع مظلوميتهم والاجحاف الذي لحق بهم ,الا ان الحكومة المحلية لم تسمع منهم وقامت بطردهم من مركز اللواء . وكذا الامر مع مركز قضاء الرفاعي التابع له اداريا, اذ راجعوا مكتب القائم مقام للنظر في قضيتهم, ولكن دون نتيجة تذكر<sup>(٩١)</sup>, الامر الذي جعلهم يقصدون العاصمة بغداد لطرح قضيتهم امام وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني<sup>(٩٢)</sup>, الذي لم يكتف سوى بارسال استفسار الى متصرفية المنتكح حول امكانية وجود محذور من ترحيلهم من اراضيهم ام لا؟ وهل توجد اراضي صالحة لاقامة المرحلين منهم؟ فكان جواب المتصرف بانه لا يوجد اي محذور من ترحيلهم من المنطقة, وان الاراضي الصالحة لاستقرار المرحلين هي عند شيخ عشيرة الغزي منشد الحبيب<sup>(٩٣)</sup>. وعلى هذا الاساس صادقت وزارة الداخلية على التحكيم المؤيد من قبل المتصرفية<sup>(٩٤)</sup> بدعوى ضرورة (منع تكرار مثل تلك الافعال ,وتعزيز قدرة ملاكي الاراضي من التصرف باراضيهم وحقوقهم القانونية ,والخشية من ان هكذا ممارسات من الفلاحين والمزارعين قد تؤدي الى الاخلال العام بحقوق الملاكين والنظام, سيما وان عشيرة ال حاتم ليس لهم اي علاقة في اراضي المناع سوى السكن منذ القدم ,ولكونهم فلاحين يجب عليهم ان يطيعوا اوامر الملاكين القانونية في زرع اراضيهم اذا ارادوا البقاء في فلاحه تلك الاراضي)<sup>(٩٥)</sup>.

لما يئس شيوخ ال حاتم من عدم ترحيلهم عادوا الى منطقتهم وشرحوا الحالة الى ابناء عشيرتهم, فاثار ذلك الغضب والاحتقان والنخوة في نفوسهم, الامر الذي عزز عندهم روح التحدي والمواجهة<sup>(٩٦)</sup>. وبما ان الحكومة العراقية قد اقرت قانون الدفاع الوطني وتطبيق التجنيد الاجباري عام ١٩٣٥ اتخذت عشيرة ال حاتم هذا الاشكال حجة لعدم الالتزام عن قبول التجنيد<sup>(٩٧)</sup>, كما ان عشائر بني ركاب اخذت تشعر بالاستياء والغضب لعدم ترشيح الشيخ العموم لهم مزعل الحميدة<sup>(٩٨)</sup> لمجلس النواب, من خلال تزوير الانتخابات لصالح موحان الخير الله وزامل المناع المحسوبين على الحكومة, واخذت تحرض على السلطة من خلال التجمعات والاهازيج الشعبية. وطالبوا بوقف الترحيل المستمر والطرده من المنطقة الذي تقوم به المناع سنويا بحجج مختلفة وغير موضوعية, وتعديل حصة الملاكية وعدم زيادتها مطالبين بمنحهم اراضي زراعية على نهر الغراف من اجل معيشتهم واستقرارهم, والتوقف عن المعاملة السيئة التي يقوم بها الموظفون والشرطة والمتصرفون في لواء المنتفك ضدهم, وعدم المساواة مع شيوخ العشائر الاخرين في المنطقة<sup>(٩٩)</sup>.

شكل شيوخ عشائر بني ركاب وفدا لمقابلة الشيخ زامل المناع من اجل الغاء قرار الترحيل المجحف بحق بعض رؤساء ال حاتم, الا ان المحاولة فشلت بسبب رفض المناع بذلك<sup>(١٠٠)</sup>. لذا جرى تحالف بين شيوخ عشائر بني ركاب الكبار برئاسة مزعل الحميدة وابراهيم اليوسف<sup>(١٠١)</sup> ومانع الشاتي<sup>(١٠٢)</sup> مع شيخ العبودة خيون العبيد<sup>(١٠٣)</sup> وشيخ عشيرة خفاجة صكبان العلي<sup>(١٠٤)</sup> وعشيرة عكيل وبعض عشائر القره غول لمواجهة هذا الاشكال<sup>(١٠٥)</sup>. كما اتصلوا مع عشائر ال بدير في منطقة عفك غرب المنتفك وعشائر بني حليم في السماوة من اجل الوقوف معهم في هذا الموقف. وابتعدت العشائر المعنية بالاشكال مواشيها واملاكها الى منطقة الجزيرة بين الكراي ومنطقة ال بدير, استعدادا لمواجهة الحكومة<sup>(١٠٦)</sup>. واخذت العشائر المتحالفة مع بني ركاب تتمركز على الطريق العام بين الرفاعي والمصيفي تمهيدا لقطعه عند الحاجة, وتقرب من الحامية العسكرية من اجل قطع خطوط الاتصال بين النواحي والاقضية في شمال المنتفك وبين الناصرية<sup>(١٠٧)</sup>.

شعرت الحكومة العراقية ان الامور اخذت بالتعقيد, وارادت العمل على احتواء الموقف وتهئية الامور, فطلب وزير الداخلية الكيلاني من شيخ عشيرة الشويلات في الرفاعي موحان الخير الله والنائب السيد عبد المهدي المنتفكي<sup>(١٠٨)</sup> للتدخل من اجل انتهاء الاشكالات وحل القضية سلميا, وبدون اي مواجهات عسكرية, واجتمعوا في مقر الوزارة ببغداد يوم ٧ / ٢ / ١٩٣٦ بحضور رئيس الوزراء ياسين الهاشمي<sup>(١٠٩)</sup>. وعند قدومهم للمنتفك, وجد عبد المهدي وموحدان الخير الله ان شيوخ بني ركاب مجتمعين عند الشيخ مانع

الشاتي ,وبذلوا جهودا كبيرة لاقتناعهم بالتزام الهدوء والرضوخ لقرارات الحكومة, الا ان الشيوخ رفضوا ذلك ؛لانهم قد ارتبطوا مع بعضهم بعهود ومواثيق بعدم قبول اي وساطة<sup>(١١٠)</sup>. بعدها ارسلت الحكومة المفتش الاداري للمنطقة الجنوبية جعفر حمندي<sup>(١١١)</sup> الى المنتك ليستطلع احوالها ,فوصل الناصرية بتاريخ ٢١ /٢/ ١٩٣٦ فوجد ان الاستعدادات قائمة لمهاجمة عشائر بني ركاب لعدم الامتثال لقرارات الحكومة. وبما ان حمندي كان قائما لمقام قضاء قلعة سكر سابقا ,وعنده علاقة اجتماعية بالشيوخ هناك ,فقرر التوجه شخصيا الى المنطقة لمقابلة شيوخ بني ركاب ومحاولة اقناعهم بالرضوخ وتقديم الولاء والطاعة للحكومة ,الا انهم اكدوا له عدم استطاعتهم اتخاذ قرار دون التشاور مع ابناء عموماتهم . واجتمع شيوخ بني ركاب في دار الشيخ داود سلمان (ابن عم ابراهيم اليوسف) يوم ٢٣/٢/ ١٩٣٦ واتفقوا على قرارات ومطالب عديدة<sup>(١١٢)</sup> منها: مواجهة الشيخ زامل المناع المدعوم من المتصرفية بالمنتك والحكومة المركزية في بغداد في حالة رفضه الرضوخ لمطالبهم بعدم ترحيل شيوخ ال حاتم وابقائهم في اماكنهم وارضيتهم , واعادة محاصيلهم الزراعية التي صادرتها الحكومة لال مناع, وضرورة ان تكون حصة الملاكية في المنطقة ٥,٧٪ بدل التعامل بالمقاولات, وتمليكهم قسما من الاراضي الاميرية من اجل تخليصهم من الاوضاع السيئة والمتردية التي يعيشونها . كما طالبوا بان يكون لشيوخهم تمثيل في مجلس النواب اسوة بالعشائر الاخرى ,وتاجيل التحاق اولادهم في الخدمة العسكرية والتجنيد الاجباري<sup>(١١٣)</sup>.

اخذ المفتش الاداري جعفر حمندي التوسط لدى الحكومة العراقية لغرض اجابة بعض هذه المطالب ,وخاصة تلك التي متعلقة بابقاء شيوخ ال حاتم وعدم ترحيلهم واعادة محاصيلهم المحجوزة وجعل حصة الملاكية ٥,٧٪ قدر الامكان . كما استطاع اقناع المتصرفية في لواء المنتك بتغيير ضابط التجنيد في قضاء قلعة سكر ,لعدم توفيقه باقناع العشائر بتقديم المكلفين للخدمة الاجبارية , التي اكد حمندي لشيوخ بني ركاب انها واجب مقدس لايسطيع المطالبة بتاجيله او الغائه . فافتتحت الشيوخ باجوبة المفتش وسلامة موقفه في التوسط من اجل انتهاء الازمة وحقن الدماء ,وانفرط اللقاء على ان يكون هناك اجتماع اخر<sup>(١١٤)</sup>. وقد ارتاح متصرف اللواء من هذه النتائج التي حققها المفتش وتوجه الى قضاء قلعة سكر شخصيا يوم ٢٤/٢/ ١٩٣٦ للتأكد من النجاح والهدوء الذي تحقق هناك . وعقد اجتماع في نادي الموظفين مع شيوخ بني ركاب والمفتش الاداري ,واستعرضت القضايا التي سببت الاضطراب . وذكر الشيوخ المتصرف بالمراجعات المستمرة والدائمة التي كانوا يقومون بها والصدود والاهمال الذي كانوا يتعرضون له من قبله ,وكيف انهم لم

يجدوا من يستمع الى مطالبهم سواء اكان في الناصرية ام في العاصمة بغداد , الامر الذي زاد من التوتر والاحتقان والتشنج بين الحاضرين<sup>(١١٥)</sup>. ورغم المداوات العديدة بين الحكومة والعشائر, عاد متصرف اللواء والمفتش الاداري الى الناصرية وعزموا على اتخاذ الوسائل الامنية والتدابيرية بالاتفاق مع امر المنطقة العسكرية, فاخذت القوات بالتجمع في المنطقة. وكان اول اجراء قامت به الحكومة هو اخذ التعهدات الخاصة من شيوخ عشائر قضاء الحي بعدم تقديم المساعدة لعشائر بني ركاب الذين بادروا من جهتهم الى قطع خطوط الاتصالات واغراق الطريق العام بين الكراي والمصيفي بالمياه, مستغلين ارتفاع منسوب نهر الغراف, من اجل عرقلة تقدم القوات العسكرية, الامر الذي استدعى منها زيادة القوات المكلفة بالهجوم على الحاتم<sup>(١١٦)</sup>. والقت الطائرات الانذار الاتي (انذار الى رؤساء عشيرة بني ركاب. رغبة من الحكومة في حقن الدماء وتذركم بلزوم الحضور الى مركز قضاء الكراي وتقديم الطاعة للحكومة وتفريق الجموع, وان لم تفعلوا ذلك خلال مدة (٤٨) ساعة ستضطر الحكومة الى اتخاذ الاجراءات التاديبية بحقكم وافراد عشيرتكم كافة وحينئذ ستقع المسؤولية على عاتقكم وقد اعذر لمن انذر) ٢٩ شباط ١٩٣٦ متصرف لواء المنتفك<sup>(١١٧)</sup>.

توزعت القوات المسلحة والشرطة في قلعة سكر والرفاعي وسويج شكبان (النصر حاليا). وصدرت الاوامر لمفتش شرطة لواء المنتفك حسن فهمي بالحضور الى قلعة سكر والتواجد هناك على راس قوة عسكرية مقدارها (٩٤) شخصا, وان يصد هجمات العشائر في المنطقة مع ضرورة المحافظة على خطوط البرق والجسور بين الرفاعي وقلعة سكر. وقد تشكلت في الرفاعي قوة تضم (١٧) خيالا و(١٣) من المشاة لحماية الطرق العامة والجسور. واما منطقة سويج شكبان فقد كانت القوة بامرة مدير شرطة اللواء علي بك, وضمت ثلاث من السرايا المشاة وصل تعددها (٣٠٢) عنصرا وسرية من الرشاشات الالية مؤلفة من (١٢) رشاشا مع عدد من الخيالة بلغ عددهم (٣٥) شرطيا<sup>(١١٨)</sup>.

بادر قسم من عشائر الغراف بمهاجمة مخافر الشرطة في المنطقة. فيما استجابت بعض عشائر حجام في قضاء سوق الشيوخ لحفائهم من عشائر بني ركاب في الكراي والشرطة وهاجموا مخفر الشرطة في المنطقة, واطلقت عليه الرصاص, الامر الذي ادى الى القاء القبض عليهم والحكم عليهم بالسجن فترة طويلة<sup>(١١٩)</sup>. عندها ادركت عشائر بني ركاب الفارق الكبير بينها وبين الحكومة من حيث التسليح والتنظيم, فاخذت بالتراجع والانسحاب التدريجي. كما بادرت عشائر الشويلات والعبودة والحميد والقره غول والازيرج وخفاجة وسويج شكبان بالتراجع عن موقفها المتشدد السابق وتقديم الطاعة والولاء للحكومة<sup>(١٢٠)</sup>. وقد وصل

الى المتصرف اتصال هاتفي من سويج شكان مركز عشيرة ال حاتم والمناع وبؤرة الصراع بينهما, بان شيوخ بني ركاب مستعدون لمقابلة الحكومة المحلية في الناصرية او الشرطة لعرض الولاء والطاعة . فوافق المتصرف على تاجيل اوامر الضرب وقصف المناطق ,عندها توجه المفتش الاداري جعفر حمندي الى الشرطة وحضر جميع شيوخ بني ركاب مع شيوخ خفاجة , واجتمعوا في سراي الشرطة ,واعلنوا الطاعة للحكومة والخضوع لاوامرها بصورة كاملة ,ومن اهمها الخدمة العسكرية الالزامية<sup>(١٢١)</sup>. ثم سافر الشيوخ والمجتمعون ليلا الى الناصرية وعقدوا اجتماع اخر بالحامية العسكرية حضره رئيس اركان الجيش طه الهاشمي<sup>(١٢٢)</sup> الذي وصل اللواء ,وامر منطقة الفرات الزعيم امين زكي, وبعض الرؤساء والشيوخ الموالين للحكومة ,واكدوا تعهداتهم السابقة في الالتزام باوامر الحكومة وانهاء تحركهم ضد المناع , مقابل بقاء ال حاتم في اراضيهم وتقليل الغرامة المفروضة عليهم . وزاروا في اليوم التالي المتصرف في ديوانه الرسمي, وانتهت القضية وانسحبت القوات من المنطقة وفرضت بعض الغرامات على بعض الشيوخ الذين سببوا للحكومة ارباكا واضطرابا في المنطقة<sup>(١٢٣)</sup>.

٣ . انتفاضة عام ١٩٤١ : لم تضع الحكومة العراقية حلا جذريا لمشكلة اراضي ال حاتم مع المناع خلال انتفاضتي ١٩٢٧ و ١٩٣٦ واكتفت بالتهديد باستخدام الحل العسكري والانحياز للمالكين على حساب الفلاحين ,الامر الذي ساهم باعادة الاشكال من جديد عام ١٩٤١ , ولكن ضمن سياق اكثر عنفا وانحيازاً . سيما وقد اثبتت لجان التسوية في الناصرية ملكية ال مناع على اراضي المسبح وابو مهيفة دون الاهتمام الى الملاكين التاريخيين لها وهم ال حاتم<sup>(١٢٤)</sup>. فالتوتر والاحتراب كان سمة العلاقة المستمرة بين الطرفين طوال العقود السابقة ,وبدا جيل جديد من ال حاتم لايتحمل تلك التجاوزات ويفضل الحل العسكري والمواجهة مع المناع ,واخذ بالتسلح وشراء البنادق . فعندما استدعى سمير عامر المناع احد شيوخ ال بو جامل من الحاتم وهو علم كزار شيخ فخذ ال كمره الى ديوانهم لمطالبته بدفع المستحقات من الاغنام التي كانت تفرض سنويا على الفلاحين من قبل الاقطاعيين والشيوخ ,قام بضربه واهانته وتهديده . وعند عودته لم يذكر الشيخ علم تلك الالهانة والضرب لعشيرته خشية حصول المشاكل والاحتراب ,الا ان بعض الشباب من ال جامل عرفوا بالحادثة ,واخذ يقومون بالهجوم على مقر (الشحنة)<sup>(١٢٥)</sup> وطرده والقيام بغارات منقطعة ومستمرة على مواقع ديرة المناع<sup>(١٢٦)</sup>. وكالعادة قام زامل المناع بالشكوى عند المتصرفية ,واخذ بالتحريض على الحاتم . عندها طالبت الحكومة باستدعاء شيخ عموم ال بو جامل/ ال حاتم فضيل السلطان<sup>(١٢٧)</sup> الى قضاء

الرفاعي للتباحث في الموضوع وحل الاشكال , الا ان الشيخ فضيل وتحت الحاح الشباب رفض طلب الحكومة بالقدوم . ولكن الشيخ مزعل الحميدة شيخ بني ركاب ارسل الشيخ ثامر ال بوحدرة شيخ ال بو زامل والشيخ شغناب الحشف شيخ الطعيسات (وكلاهما من ال حاتم) بضرورة اقناع فضيل بالقدوم الى الرفاعي , لان الحكومة عازمة على ضرب ال بو جامل بقوة . فوافق الشيخ فضيل على القدوم والاستدعاء , وسار الى مدينة الغازية تمهيدا للانتقال الى الرفاعي ,وقبل وصوله الى الغازية لحقه مجموعة من الشباب المتطرف وقاموا بارجاعه الى عشيرته<sup>(١٢٨)</sup>. وبما ان العراق كان يعيش اجواء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ أ ١٩٤٥) وما اعقبها من تداعيات الاحكام العرفية التي اعلنت في حزيران ١٩٤١ والتوتر في البلاد بسبب الصراع السياسي بين الاطراف الحاكمة , سيما بعد تداعيات حركة مايس عام ١٩٤١ ودخول القوات الانكليزية للعراق , فان الحل العسكري السريع كان المفضل للحكومة العراقية لهذا الاشكال ,التي سرعان ما ارسلت قوات كبيرة تجمعت واحدة منها قرب السادة ال بو هلاله ,والثانية في ديرة المناع . ولم تبادل القوات المتجمعة بالهجوم منتظرة تسليم الشيوخ لانفسهم, الا ان اطلاق النار عليهم ادى الى اشتعال المنطقة وانطلاق العمليات العسكرية<sup>(١٢٩)</sup>. وقد اتهم البعض المناع باطلاق النار على القوات الحكومية من اجل تحريضها ومهاجمة ال حاتم من جانب , واطلاق النار على ال حاتم ايضا من اجل الرد على القوات الحكومية<sup>(١٣٠)</sup>, فيما ذكر البعض ان بعض الافراد من ال بو جامل هم من بادر الى اطلاق النار اولاً<sup>(١٣١)</sup>. وقد اعطيت الاوامر في البدء للطائرات الحربية في شهر اب من عام ١٩٤١ بالهجوم وتدمير وقتل كل افراد العشيرة ,وفعلا قصفت الطائرات المنازل والحيوانات واحرقت الحاصل الزراعي ,رغم المقاومة الشديدة من الشباب. كما تقدمت القوات العسكرية والشرطة التي تحمل الرشاشات الالية التي لم يستطع المقاومين من مواجهتها ,والتي من اجل ذلك اطلق الاهالي عليها (معركة الرشاش) لانهم اول مرة يرونها . واسفر الهجوم عن مقتل (٤٩) شخصا من عشيرة ال بو جامل / ال حاتم وجرح المئات الذين هربوا في المزارع ,الامر الذي زاد من عدد القتلى فيما بعد الى اكثر من سبعين شخصا ,بسبب وفيات الجرحى وخشيتهم من مراجعة الاطباء<sup>(١٣٢)</sup>. وكان على راس القتلى شيخ ال بو جامل فضيل السلطان الذي قاد عملية المقاومة بنفسه<sup>(١٣٣)</sup>. وقد تطوعت عشيرة السادة ال بو هلاله القرييين من المعركة الى تجميع القتلى وغسلهم في ايشان يسمى (ايشان سيد ربح) ال بو هلاله. وبعد اربع ايام اراد اهالي القتلى نقلهم الى النجف لدفنهم هناك ,الا ان المناع رفضوا ذلك . وارسلت عشيرة ال حاتم اربعة نساء لطلب وساطة شيخ عشيرة العبودة خيون العبيد ,الذي وافق على التوسط عند المتصرف رفيق حبيب (١٩٤١/٦/٢١ أ ١٩٤٢/١/١) بهذا الصدد. ونقلت الجناز في



موكب كبير من الهازيج والتحدي والثار امام قرية سويج شكبان وبحضور الشيخ خيون العبيد نفسه والسيد عيسى السيد حسين من ال بوهاون (ابن عم السيد عبد المهدي) وشيخ القره غول فشاخ شكبان وغيرهم<sup>(١٣٤)</sup>.

لم تصدر الحكومة العراقية اي بيان رسمي عن الحادثة. واشاعت بان المعركة كانت بين عشيرتي ال حاتم والمناع فقط, وان دورها كان الدخول بين الاطراف المتحاربة ووقف القتال بينهم خشية توسعه, وان الضحايا البالغ عددهم (٤٩) قتيلا ومئات الجرحى كانوا نتيجة تلك المعركة, وليس بسبب انحيازهم لال مناع وقصف القرى بالطائرات والاستخدام المفرط للقوة العسكرية. وقد ذكر هذه الحادثة باختصار عبد الرزاق الحسني, ونقل رواية السلطة الحاكمة بهذا الصدد, نقلا عن احد وزراء الحكومة المدفعية الخامسة (٢ حزيران ١٩٤١ | ٢١ ايلول ١٩٤١) الذي لم يذكر اسمه<sup>(١٣٥)</sup>. كما اشيع بان هناك معركة قد حصلت بين ال حاتم والمناع بسبب زيادة الضرائب على ال حاتم والتهديد بقطع مياه نهر ابو مهيفة عنهم, الامر الذي ادى الى حصول المعركة بين الطرفين, وان الغلبة كانت لال مناع لانهم افضل تسليحا وتنظيما, وهو غير صحيح, فلم تحصل المعركة بين المناع والحاتم بهذه الصورة الموسعة, وانما هجوم كبير قامت به القوات الحكومية على اماكن قرى عشيرة ال بو جامل (احد فروع ال حاتم) ادى لحدوث المجزرة وتدمير القرى وتهجير اهليها<sup>(١٣٦)</sup>. بل ان الشيخ زامل المناع طلب من جميع فروع ال حاتم الاخرى من التي لم تشارك بالمعركة ولم تنصر ال بو جامل بالجلء عن اراضيهم وتركها والنزوح الى المناطق الاخرى, وقد ردد عدد العوائل المهجرة باكثر من (٦٠٠) عائلة, واستمرت مرحلة الشتات من عام ١٩٤١ وحتى عام ١٩٥٨<sup>(١٣٧)</sup>.

قامت الحكومة العراقية بانشاء مخفر للشرطة قرب ديرة عشيرة المناع من اجل مواجهة ال حاتم ومراقبتهم وتهديدهم, اطلق عليه مخفر ابو مهيفة. واستلم المتعهدين سلمان المعلم وعبد الرحمن حسن مبلغ مقداره (٥٠٠) دينار لبناء المخفر. وبدا العمل فيه رسميا في ايلول ١٩٤١ (اي بعد شهر تقريبا من المعركة), وبعد اكتمال البناية استلامها من المتعهدين وكيل مدير الشرطة العام في المنتفك اللواء علي غالب, ونسب اليه العديد من رجال الشرطة للقيام بمهامه<sup>(١٣٨)</sup>.

بعد اندلاع ثورة تموز عام ١٩٥٨ واسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية التي اصدرت قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي الغى الملكيات الكبيرة والعمل بسندات الطابو, عادت عشائر ال حاتم لمناطقها التي هجروا منها<sup>(١٣٩)</sup>, الا انها لم تستطع الحصول على اراضيهم الاصلية كاملة



التي سبق ان استحوذ عليها المناع , لانهم واجهوا مشكلة جديدة وهى ان ال مناع قد جلبوا عشائر وعوائل جديدة للسكن في اراضيهم ابان مرحلة النفي والشتات, وعندما صدر قانون الاصلاح الزراعي استحوذ اولئك الفلاحون والمزارعون على تلك الاراضي بدل اصحابها الاصليين, وحدثت اشكالات عند اللجان التي ارادت تطبيق القانون, الامر الذي حسمته بالقرار الاتي: ان الاراضي التي تقع شرق نهر ابو مهيفة هى لال مناع وحلفائها, والاراضي التي تقع في غرب النهر هى لعشائر ال حاتم<sup>(١٤١)</sup>. وقد اعتبرت التقارير الحكومية ال مناع من ابرز واكبر مالكي الارض في لواء الناصرية مع ال سعدون وموحان الخير الله شيخ عشائر الشويلات وخيون العبيد شيخ عشائر العبودة وسالم الخيون شيخ عشائر بني اسد وبدر الرميض شيخ عشائر ال بو صالح ومنشد الحبيب شيخ عشائر الغزي وغيرهم<sup>(١٤١)</sup>. واما الاراضي المشمولة بالاستيلاء ضمن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في لواء الناصرية من عشيرة ال مناع فهم (ورثة زامل المناع وراشد المناع وعبد الكريم عرار المناع وخلف عرار المناع وحمود عرار المناع وعامر عبد الكريم المناع وسمير عبد الكريم المناع وغالب عبد الكريم المناع)<sup>(١٤٢)</sup>.

## الاستنتاجات

- ١ . ان مشكلة اراضي عشيرة ال حاتم مع المناع هى احدى افرزات قانون تفويض الاراضي الاميرية العثمانية عام ١٨٥٨ الذي طبق في عهد الوالي مدحت باشا . وحدى نتائج الاستحواذ على الاراضي التي قام بها ال سعدون واعطائها للمقربين والحلفاء والموالين .
- ٢ . ان ازدواج الملكية الزراعية بين العرفية والتاريخية لعشيرة ال حاتم والقانونية والحكومية لال مناع هى احدى السمات الرئيسية لهذه المشكلة .
- ٣ . تعد انتفاضات ال حاتم الثلاث البوابة الاساسية لقيام العديد من الانتفاضات الفلاحية ضد الاقطاع في نهاية عقدي الاربعينات والخمسينات في جنوبي العراق .
- ٤ . ان الدور الابرز في حماية المناع والتحريض على ال حاتم كان للنائب زامل المناع وعلاقاته الواسعة مع الحكومات المحلية في لواء المنتفك من جانب والمؤسسات الحكومية في بغداد من جانب اخر .

- ٥ . لم ترفع شعارات طائفية في الصراع بين ال حاتم والمناع ,رغم احتدام المعارك وانحياز السلطات الطائفية الحاكمة ضد ال حاتم ,واستخدامها اسلوب العقاب الجماعي .
- ٦ . ان عدم وجود ممثلين في مجلس النواب من عشيرة ال حاتم دور في عدم سماع الحكومة لقضيتهم ومطالبهم ومشاكلهم .
- ٧ . ان اسلوب العقاب الجماعي وقصف القرى الامنة وتدميرها واحراقها ,هى احدى الاساليب التي ورثتها الدولة العراقية الحديثة من العهد العثماني . وقد تمظهر بقوة في ضرب ال حاتم وقصفهم وتدميرهم .
- ٨ . ان الدور الابرز في حماية المناع من ال حاتم هو الاستعانة بالسلطة والقوات العسكرية في المواجهات التي حصلت بينهم .

### الهوامش والمصادر

- (١) ابن البطائح، مشكلة اراضي لواء المنتفك، مجلة عالم الغد (بغداد)، ج٢٢، ١٦ اذار ١٩٤٧، ص ٣٢ | ٣٨.
- (٢) عبد الله الفياض، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٥٦. وحول اهمية هذا الكتاب وريادته ينظر : عكاب يوسف الركابي , نتاجات المؤرخ الاستاذ عبد الله الفياض في التاريخ الحديث والمعاصر, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , كلية الاداب , جامعة واسط, المجلد ٣ , العدد ٣٨ , ٢٠٢٠, ص ٢٥٩.
- (٣) محمود نديم اسماعيل، قضية املاك السعدونيين في لواء المنتفك، دار الاهالي، بغداد، ١٩٥٦.
- (٤) خليل ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ احكام الاراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٥٤-٥٦.
- (٥) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٧.
- (٦) خط شريف كولخانة : وهو عبارة عن قوانين اصلاحية اصدرتها الدولة العثمانية في عام ١٨٣٩ ابان عهد السلطان عبد المجيد الاول ارتكزت على المساواة بين الشعوب العثمانية . وكولخانة نسبة الى قصر بهذا الاسم ويعني قصر الورود. للمزيد ينظر: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الاولى ١٧٧٤ | ١٨٥٦، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥٠.

- (٧) يعقوب سرقيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد، القسم الثاني، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٥، ص ٢٥٥-٢٦٠.
- (٨) خط همايون : ويعني القانون السلطاني . وهي الاصلاحات والتنظيمات التي اعلنتها الدولة العثمانية عام ١٨٥٦ من قبل السلطان عبد المجيد الاول . وتضمن المبادئ العامة للمساواة بين الطوائف والاديان واصلاحات اقتصادية اخرى. للمزيد ينظر : سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩١٩، ص ٣٤٠-٣٤٥.
- (٩) عبد الرحمن البزاز، احكام الاراضي في العراق، مطبعة الاهالي، بغداد، ١٩٤٠، ص ١١-١٧.
- (١٠) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤١٠.
- (١١) مدحت باشا: ولد في اسطنبول عام ١٨٢٢، واكمل دراسته فيها، عين في مناصب عدة في منطقة البلقان، وصدر اعظم عامي ١٨٧٢ و ١٨٧٦. توفي بظروف غامضة في الطائف عام ١٨٨٤. ينظر: يوسف بك خانة وصديق الدمولجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢.
- (١٢) ماريون سلوغت وبيتر سلوغت، تحول حيازة الارض والبنية الاجتماعية الريفية في وسط وجنوب العراق ١٨٧٠-١٩٥٨، ترجمة نهار محمد نوري، مجلة دراسات تاريخية (بغداد) ، العدد ٣٨، ٢٠١٤، ص ١١٧-١٢٦ ؛ مروة حبيب حسن ، الادارة العثمانية في لواء المنتفق ١٨٦٩ | ١٩١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥، ص ٤٤ ومايليها .
- (١٣) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي الحقبة العثمانية ١٨٣١-١٩١٤، ج ٢، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٠-٥٦.
- (١٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، دار الراشد، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦٢.
- (١٥) ابراهيم مزعل السعدون: ولد في المنتفق عام ١٨٩٩، وعين كأول متصرف في لواء المنتفق عام ١٩٢١ رغم انه لا يقرأ او يكتب، ترك السياسة فيما بعد وتفرغ للتجارة توفي عام ١٩٦٥. ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٤، ص ٤٨٦.
- (١٦) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج ١، مطابع دار بيروت، ١٩٧٢، ص ٥١ | ٥٢ .
- (١٧) عبد المحسن السعدون: ولد في قضاء الحي عام ١٨٧٩ واكمل دراسته في مدرسة ابناء العشائر في اسطنبول وتخرج من الحربية العالية وعين في حماية السلطان عبد الحميد الثاني. وبعد سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ عين وزيراً للعدلية والداخلية ورئيساً للوزراء اربع مرات . توفي منتحراً عام ١٩٢٩. للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٣ ومايليها.
- (١٨) كريم احمد حامي السعدون، تاثير نظام الطابو على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في امانة المنتفق ١٨٦٩-١٨٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط، ٢٠١٥ ، ص ٥٩؛ لطفي جعفر فرج عبد الله، المصدر السابق، ص ٤٦.
- (١٩) حول التأثيرات الاجتماعية لمشكلة الاراضي ينظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٢٤-٣٣٠.
- (٢٠) عبد العال وحيد عبود العيسوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، شركة المارد العالمية، النجف، ٢٠٠٨، ص ٢٨.
- (٢١) المسبح وابو مهيبة: مقاطعتان زراعتان متجاورتان تقعان غرب مدينة الغازية (النصر حالياً) وضمن اراضي عشيرة ال حاتم احد فروع عشائر بني ركاب. للمزيد ينظر : عباس العزاوي، عشائر العراق، ج ٤ ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد، ١٩٥٦، ص ١٤٣.

- (٢٢) عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص ٢٠٩.
- (٢٣) نعوم سرقيس: هو نعمة الله بن اكويجان الارمني عنصرًا والكاثوليكي ديانة والسوري اصلا، ولد في بغداد عام ١٨٣٠ ومارس التجارة في منطقة المنتفك واصبح مقربا من ال سعدون، توفي عام ١٨٩٣. للمزيد ينظر: عبد الحليم احمد الحسيني، الناصرية تاريخ ورجال، ج ١، مؤسسة الرافد للمطبوعات، بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٢.
- (٢٤) يعقوب سرقيس: ولد يعقوب سرقيس في بغداد عام ١٨٧٦ واكمل دراسته في مدرسة القديس يوسف، مارس التجارة والاشراف على املاك والده بعد وفاته، له العشرات من المقالات التي جمعها في كتاب حمل عنوان (مباحث عراقية) توفي عام ١٩٥٩. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام الادب العراقي الحديث، ج ١، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٤، ص ٢٦٩.
- (٢٥) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢٧.
- (٢٦) عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٢٧) المصدر نفسه. وسبق ان وردت في العهد العثماني شكاوى ضد تصرفات ال سعدون من عشائر الشامية في المنتفك واهمها الشكاوى المقدمة ضد فهد السعدون (والد عبد المحسن السعدون). ينظر: سنان معروف اوغلو، العراق في الوثائق العثمانية، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣١ | ٣٢.
- (٢٨) السركال: كلمة فارسية الاصل، وتعني راس العمل، والسركال هو الوسيط بين الفلاح والملاك ويختار عادة من الشيوخ وكبار القوم. وهو نظام ادخله الانكليز اول مرة ابان احتلالهم لمدينة سوق الشيوخ عام ١٩١٥. للمزيد ينظر: رسول فرهود هاني الحسناوي، الاقطاع وحيات اهل الارياف في الفرات الاوسط، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف، ٢٠١٣، ص ٢٩.
- (٢٩) حنا بطاطو، الشيخ والفلاح في العراق ١٩١٧-١٩٥٨، ترجمة: صادق عبد علي طريخ، تقديم سلمان رشيد محمد الهلالي، دار سطور للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص ٤٧-٥٢؛ جعفر الخياط، القرية العراقية دراسة في احوالها واصلاحها، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٢.
- (٣٠) عبد الله الفياض، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك، ص ٦٧-٦٨.
- (٣١) موحان الخير الله: ولد في ريف الرفاعي عام ١٨٩٠ وتولى زعامة عشائر الشويلات بعد مقتل والده عام ١٩١٦، كان من اهم الموقعين على مقررات مؤتمر المصيفي للثورة على الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠، انتخب في احدى عشر دورة في مجلس النواب في العهد الملكي. توفي عام ١٩٥٦. للمزيد ينظر: ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة اعلام القبائل العراقية، ج ١، مؤسسة الوفاق، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٨٥.
- (٣٢) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، ايران، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.
- (٣٣) حول السياسة البريطانية تجاه العشائر ينظر: عمار يوسف عبد الله العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ١٣٥؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥١.
- (٣٤) رسول فرهود هاني الحسناوي، المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٣٥) حول تلك الاشكالات ينظر: دعاء ثامر حسن، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ١٩١٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦، ص ٢٢ ومايلها. وقد وقف نواب المنتفك الملاكين موقفا حازما ضد اي محاولة للاصلاح في مشكلة الاراضي قد تتال من مكاسبهم الشخصية والعائلية. ينظر: فاطمة فالح جاسم الخفاجي، دور نواب المنتفك في مجلس لنواب العراقي ١٩٢٥ | ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠٠٩، ص ١١٢ ومايلها.
- (٣٦) جبار عبد الله الجويبروي، عشائر الفرات الاوسط والجنوبي، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٢٦.

- (٣٧) عبيد الكطران: ولد في منطقة ابو مهيفة في غرب مدينة الغازية عام ١٨٩٠ وتسلم مشيخة ال حاتم عام ١٩١٠، تعرض مع افراد عائلته للنفي عام ١٩٣٦ بعد الاشكالات مع المناع. توفي عام ١٩٥٤. مقابلة شخصية مع الشيخ خضير عسوري عبيد كطران بداره بمدينة النصر بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٠ .
- (٣٨) صالح مهدي ال صخي، قبائل العراق، ج٢، دار مدين للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٣، ص١١٦.
- (٣٩) زامل المناع: ولد في ريف الناصرية عام ١٨٩٢ وتزعم عشيرة المناع بخاصة والاجود بعامه، انتخب عضوا في مجلس النواب في العهد الملكي سبع مرات توفي عام ١٩٥٢. للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، دار الينابيع، استكهولم، ٢٠١١، ص١١٤.
- (٤٠) جون غلوب، مغامرات بريطاني في بلاد العرب، ترجمة: عطية بن كريم الظفيري، مطبعة افاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٩٦.
- (٤١) مقابلة شخصية مع الشيخ احمد شهاب المناع بداره بمدينة النصر بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٠ .
- (٤٢) سلمان السيد رشيد ال احمد هلاله، تاريخ مدينة النصر، مخطوط بحوزة المؤلف، ص٧٠.
- (٤٣) عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص٧٥.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص٦٣.
- (٤٥) مقابلة شخصية مع الشيخ احمد شهاب المناع بداره بمدينة النصر بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٠ .
- (٤٦) مقابلة شخصية مع الحاج غافل محيل الحاتمي في داره بمدينة النصر بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠١٨.
- (٤٧) وجدنا ان الكثير من المناع ينسبون الطابو باسماء اجدادهم دون الاخرين ، الا انه ظهر لاحقا بعد اصدار قوانين الاصلاح الزراعي والاستيلاء الحكومي عليها بعد عام ١٩٥٨ ، ان سند الطابو لمقاطعة ابو مهيفة هي باسم سمير حمود المناع . ينظر : دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية، الجمهورية العراقية، رئاسة لجنة اراضي واستيلاء ذي قار الثالثة، رقم القرار / ٢٢، تاريخ القرار / ٢٦ تشرين الاول ١٩٧١ ، اسم صاحب السند : سمير حمود المناع وشركائه ، تسلسل المقاطعة وشهرتها : ٢٢ / ابو مهيفة / النصر .
- (٤٨) حسين الجليلي، العمل الجماعي واعمال السخرة في العراق، مجلة الثقافة الجديدة (بغداد)، العدد التاسع، ايلول ١٩٨٠، ص٣٢-٣٥.
- (٤٩) عجمي السعدون: هو عجمي بن سعدون بن منصور، ولد في الاحواز عام ١٨٨٢ بعد هجرة ال سعدون لها عقب هزيمتهم امام الدولة العثمانية عام ١٨٨١ . شارك بحركة الجهاد ضد الانكليز عام ١٩١٤ ، غادر بعدها الى تركيا عام ١٩٢٠ ، وبقي هناك حتى وفاته عام ١٩٦٠. للمزيد ينظر: عماد جاسم محمد، الشيخ عجمي السعدون ١٩١١-١٩١٨ الصراع الطويل، مجلة دراسات تاريخية، بغداد، ٢٠١٢، ص١٩-٢٣ ؛ نور حسن خلف العتابي ، عجمي السعدون ودوره في تاريخ العراق ١٩١١ | ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة، ٢٠١٥ ، ص ٢٢ ومايلها .
- (٥٠) عبد الله الفياض، مشكلة الاراضي في لواء المنتك، ص٦٨؛ عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٣٠٠.
- (٥١) ينظر بهذا الصدد اراء الفيلسوف الانكليزي جون لوك في: محمد خاتمي، مدينة السياسة فصول من تطور الفكر السياسي في الغرب، ترجمة: قاسم الابراهيم، دار الفكر الجديد، النجف، ٢٠٠٠، ص٢٣٤-٢٣٩.
- (٥٢) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص١٤٠؛ حسين عيسى صباح الطائي، موقف المنتك من احداث عام ١٩٢٠ في العراق، مراجعة الدكتور شاكر حسين دمدوم الشطري ، دار الدراسات للطباعة، بغداد، ٢٠١٩، ص٨٩.
- (٥٣) ينظر تلك التقارير في : عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١١.

- (٥٤) نقلا عن : عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤١.
- (٥٥) عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦؛ كامل سلمان الجبوري (تقديم وتعليق)، مذكرات برترام توماس في العراق ١٩١٨-١٩٢٠، ترجمة عبد الهادي فنجان، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٦٥.
- (٥٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٨٩-٣٠٥.
- (٥٧) فيصل زامل المناع: ولد في الناصرية عام ١٩٣٧ واكمل دراسته الاولية فيها وتخرج من كلية الحقوق وعمل في المحاماة تولى زعامة المناع والاجود بعد وفاة والده . للمزيد ينظر : عبد الحليم احمد الحصري، موسوعة رجال ذي قار في العلوم والاداب والفنون، ج ٤، الرافد للمطبوعات، بغداد، ٢٠١٨، ص ٣٢٨.
- (٥٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠، ص ٣١٤.
- (٥٩) ينظر قسم تلك المواقف في: عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ١٩٣، ٢٦٧.
- (٦٠) حول المناصب التي تقلدها عبد المحسن السعدون ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، المصدر السابق، ص ٦١ وما يليها.
- (٦١) دعاء ثامر حسن، المصدر السابق، ص ١٠٤. وقد اكد المؤرخ البريطاني توبي دوج ظاهرة الانحياز البريطاني لاملاك السعدون بعد بروز عبد المحسن السعدون وانحيازه للسياسة البريطانية بقوله ( فمن وجهة نظر المسؤولين البريطانيين المدافعين عن سياستهم بشأن الارض في المنتفك , كان الذي يجسد السياسي الحريص على مصلحته الشخصية هو عبد المحسن بيك السعدون نفسه , فقد كان رئيسا للوزراء متهما باستمرار في التقارير والبرقيات بمساندة قضية السعدون لاسباب شخصية وعائلية) ينظر : توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩٢.
- (٦٢) سعد عبد المحسن قاسم المالكي، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قضاء الحي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ٢٠٨.
- (٦٣) لطفي جعفر فرج عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٥١.
- (٦٤) عبد اللطيف الشواف: ولد في بغداد عام ١٩٢٦ وتخرج من كلية الحقوق وعين قاضيا في البصرة عام ١٩٤٧ ووزيرا للتجارة في حكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩. توفي في لندن عام ١٩٩٦. للمزيد ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ص ٤٢٩.
- (٦٥) عبد الله فالح السعدون: ولد في ريف الناصرية عام ١٨٨٤ تسلم زعامة السعدون بعد تغلبه على خاله سعدون باشا وشارك في حركة الجهاد ضد الانكليز في البصرة عام ١٩١٤ ، انتخب نائبا عن البصرة عام ١٩٢٥، توفي عام ١٩٥٢. للمزيد ينظر : مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٣٥٩.
- (٦٦) عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، دار كوفان للنشر، لندن، ١٩٩٣، ص ٤٠.
- (٦٧) عبد الله الصانع: ولد في البصرة عام ١٨٩٥ واكمل دراسته الاولية فيها وتخرج من كلية الحقوق وعين متصرفا في الوية الديوانية والكويت والعمارة والموصل وبغداد. قتل عام ١٩٣٣. للمزيد ينظر : مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٥١٥.
- (٦٨) ابراهيم خليل العلاف، قصة مصرع عبد الله الصانع مدير الداخلية العام، مجلة الكاردينيا الالكترونية، ٢٣ كانون الاول ٢٠١٧.
- [www.algardenia.com](http://www.algardenia.com)
- (٦٩) عبد الحليم احمد الحصري، الناصرية تاريخ ورجال، ج ١، ص ٦٢.
- (٧٠) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- (٧١) دار الكتب والوثائق في بغداد، الوحدة الوثائقية، كتاب المعتمد السامي المرقم ب / ٣١٠ في ١٧ اب ١٩٢٧، اضبارة د / ١/٦. (الترجمة الرسمية).

- (٧٢) سعيد عبد الحسين ناصر الغريبوي، الاقطاع في جنوب العراق في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١١، ص ١٠٦ .
- (٧٣) جلال بابان: ولد في بغداد ١٨٩٣ واكمل دراسته الاولى فيها، عين في مناصب عديدة في الدولة العراقية اهمها وزيراً للدفاع والاقتصاد والمواصلات والمعارف والمالية. توفي في لبنان ١٩٧٠. للمزيد ينظر: رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ .
- (٧٤) حميده مكي فرهود السعيد، تاريخ الشرطة في لواء المنتفك ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٧، ص ١٤٢-١٤٣ .
- (٧٥) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ١٩٩ .
- (٧٦) دعاء ثامر حسن، المصدر السابق، ص ١١٨ .
- (٧٧) شاكر ناصر حيدر، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة، مطبعة الاعتماد ، بغداد، ١٩٤٧، ص ٢٦٣ .
- (٧٨) ارنست داوسن: خبير بريطاني مختص بشؤون الاراضي، عمل فترة من الزمن مستشاراً في مصر، قدم للعراق عام ١٩٢٠ لدراسة مشكلة الاراضي. للمزيد ينظر : عبد الرضا الحميري ، نظام الاقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٥ .
- (٧٩) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي، بغداد، ١٩٥٨، ص ٤٥ .
- (٨٠) عبد الرزاق الهلالي، قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي، دار الكشاف للطباعة، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٩٣ .
- (٨١) طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص ٤٤ . وقد اعتبر حنا بطاطو السندات التي اعطتها الدولة العثمانية حسب قانون الاراضي عام ١٨٥٨ ملغاة بحسب قانون ١٩٣٢ . للمزيد ينظر: حنا بطاطو، الشيخ والفلاح في العراق ١٩١٧-١٩٥٨، ص ١٣٨ .
- (٨٢) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٢٧١ .
- (٨٣) محمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص ١١٣ .
- (٨٤) دعاء ثامر حسن، المصدر السابق، ص ١٤٨ .
- (٨٥) صالح جبر: ولد في الناصرية عام ١٨٩٦ واكمل دراسته الاولى فيها ثم تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٥ وانتخب اول مرة في مجلس النواب عام ١٩٣٠ وعين في مناصب وزارية عديدة اهمها رئاسة الوزراء عام ١٩٤٧. توفي عام ١٩٥٧. للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٨ .
- (٨٦) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الاول، ص ١٤٤ .
- (٨٧) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٢٦٧ . كما صدرت قوانين اخرى حول مشكلة الاراضي في المنتفك منها قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ ومرسوم رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٤ ، الا انها زادت من تعقيد المشكلة وليس حلها في المنطقة ورسخت الاضطراب بين الملاكين والفلاحين . للمزيد ينظر : سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ | ١٩٥٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٦ .
- (٨٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤، ص ١٦٢ . وقد حدث خلاف ونزاع مسلح في حزيران عام ١٩٣٥ بين عشيرتي ال حاتم من بني ركاب وعسيرة ال بو عليان من العبودة ادى الى جرح ومقتل العديد من الافراد . واكدت التقارير البريطانية التي ذكرت الحدث ان النزاع مرتبط بالخلاف بين السيد عبد المهدي وشيخ العبودة خيون العبيد . للمزيد ينظر : مؤيد الوندوي ، الاضطرابات العشائرية في العراق ١٩٣٣ | ١٩٣٦ ، مكتبة دجلة للطباعة ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٣٤٣ .



- (٨٩) ماجد مصطفى: ولد في السلیمانیة عام ١٨٩٦ واكمل دراسته في اسطنبول وتخرج من الكلية الحربية وعين ضابطا في الجيش العثماني، وبعد تأسيس الدولة العراقية عين فيها بمناصب ادارية عديدة . حصل على وسام الرافدين من الدرجة الثالثة عام ١٩٣٦ ، وربما يكون لدوره في مواجهة انتفاضة عشيرة ال حاتم في هذا العام دور في منحه هذا الوسام . انتخب عضوا في مجلس النواب ووزيرا مرات عديدة، توفي عام ١٩٧٤. للمزيد ينظر: محمد سلمان منصور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨ ، ص ١٠ .
- (٩٠) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٧٦-٧٨؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤، ص١٦٢-١٦٣ .
- (٩١) عدنان عبد غرکان، تاريخ مدينة الرفاعي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٨ .
- (٩٢) رشيد عالي الكيلاني: ولد في بغداد عام ١٨٩٢ واكمل دراسته الاولية فيها عين في مناصب وزارية عديدة في الدولة العراقية كان اهمها رئاسة الوزراء تزعم مع مجموعة من الضباط حركة مايس عام ١٩٤١ ولجا الى ايران بعد فشلها وعاد للعراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨ ، واتهم بالقيام بمحاولة انقلابية ضد عبد الكريم قاسم . توفي عام ١٩٦٥ . للمزيد ينظر : قيس جواد علي الغريبي ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ | ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى (ابن رشد) ، جامعة بغداد، ١٩٨٩ .
- (٩٣) منشد الحبيب: ولد في ريف الناصرية عام ١٨٨١ وعين من قبل الانكليز مديرا لناحية البطحاء عام ١٩١٨ وانتخب مرات عديدة عضوا في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي، توفي عام ١٩٤٨. للمزيد ينظر : ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، ج١، ص٢٨٠ .
- (٩٤) عبد الرزاق مطلق الفهد، قلعة سكر ١٨٧٣-١٩٥٨، دراسة في الحركة الوطنية والاجتماعية في العراق، مطبعة الميناء، بغداد، ٢٠٠١، ص١١٢ .
- (٩٥) مقتبس من: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤، ص١٦٣ .
- (٩٦) شيماء طالب عبد الله المكصوصي، المنتق دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص١٥٧ .
- (٩٧) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، الجريدة السياسية، العدد ٣٠، ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص١٥؛ شيماء طالب عبد الله المكصوصي، المصدر السابق، ص١٥٧ .
- (٩٨) مزعل حمادي الحميدة: ولد في ريف الرفاعي عام ١٨٧٦، شارك في مؤتمر المصيفي من اجل التمهيد للثورة ضد الانكليز عام ١٩٢٠، انتخب في مجلس النواب في الدورة السابعة عام ١٩٣٧. توفي عام ١٩٤٧. للمزيد ينظر : عدنان عبد غرکان، المصدر السابق، ص٤٧-٦١؛ علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص١٦٠ .
- (٩٩) حميدة مكي فرهود السعيد، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠ . وقد امتد التوتر في منطقة المنتق من قضاء الحي وحتى الناصرية، واخذت الازوجة الشعبية (حارباناه والجيله بدرهم) تنتشر في الارحاء . للتفاصيل ينظر : علي الحيدري، المدخل الى حوض الغراف تاريخا وحضارة، دار الكتب العلمية للطباعة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٦ .
- (١٠٠) حميدة مكي فرهود السعيد، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠ .
- (١٠١) ابراهيم اليوسف: ولد في ريف الرفاعي عام ١٨٨٩ كان له دورا كبيرا في التحريض على الثورة العراقية ١٩٢٠ من خلال مشاركته في مؤتمر المصيفي، انتخب مرات عديدة عضوا في مجلس النواب خلال العهد الملكي. توفي عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر : علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص١٣٩ .

- (١٠٢) مانع الشاتي: شيخ عشائر بني ركاب في المنتفك وعم الشيخ مزعل الحميدة واخيه الشيخ هلامه الحميدة. ولد في ريف الرفاعي عام ١٨٧٤ وتوفي عام ١٩٥٠. للمزيد ينظر: ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٩.
- (١٠٣) خيون العبيد: ولد في ريف الشطرة عام ١٨٨٨ وعين شيخاً لعشائر العبودة بعد وفاة والده عبيد ال جبير عام ١٩٠٤. شارك في حركة الجهاد مع السيد الحبوبى ضد الانكليز بعد احتلالهم البصرة عام ١٩١٤. انتخب مرات عديدة عضواً في مجلس النواب خلال العهد الملكي وعضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٤٥. توفي عام ١٩٧٠. عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤؛ شاكر حسين دمدم الشطري، الشطرة في اواخر العهد العثماني ١٨٨١-١٩١٧، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٦.
- (١٠٤) صكبان العلي: ولد في الشطرة عام ١٨٩٠، عينه الانكليز كمسؤول في قوة الشبانة العسكرية، انتخب مرات عديدة عضواً في مجلس النواب خلال العهد الملكي، توفي عام ١٩٦٦. للمزيد ينظر: علي ناصر حسين، شيوخ وعشائر لواء المنتفك في الوثائق البريطانية، دار الصياد للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٥٠؛ ثامر عبد الحسن العامري، المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٩.
- (١٠٥) حيدر شهيد جبر الخفاجي، الشطرة في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ٧٠.
- (١٠٦) عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (١٠٧) المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤.
- (١٠٨) عبد المهدي المنتفكي: ولد في الشطرة عام ١٨٨٩ وانضم لجمعية حرس الاستقلال عام ١٩١٩ وكان من المحرضين على الثورة عام ١٩٢٠. تقلد مناصب وزارية عديدة خلال العهد الملكي وانتخب عضواً في مجلسي النواب والاعيان. توفي عام ١٩٧١. للمزيد ينظر: مؤيد شاكر كاظم الطائي، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
- (١٠٩) عدنان عبد غركان، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (١١٠) المصدر نفسه، ص ٦٨-٦٩. وقد ادعى البعض ان السيد عبد المهدي والشيخ موحان الخير الله قد نجحوا في انقاذ ال حاتم من الهجوم الحكومي المبيت ضدهم، وهو غير صحيح، لان المشكلة انتهت بتنازل شيوخ بني ركاب عن التوتر والمواجهة مع الحكومة. ينظر: عدي حسن داخل، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق ١٩٣١ | ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب وجامعة ذي قار، ٢٠١٤، ص ٢٠ | ٢١.
- (١١١) جعفر حمندي: ولد في بغداد عام ١٨٩٤ ودرس في المدرسة الجعفرية الاهلية وتخرج من كلية الحقوق وعين في مناصب ادارية عديدة في جنوبي العراق ووزيراً للمعارف عام ١٩٣٧. توفي عام ١٩٥٢. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ص ٨٩-٩٢.
- (١١٢) حميدة مكي فرهود السعيد، المصدر السابق، ص ١٩١؛ عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الاول، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٦٢.
- (١١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٦٤؛ شيماء طالب عبد الله المكصوسي، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- (١١٤) عدنان عبد غركان، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (١١٥) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق، ص ٧٦-٧٧.
- (١١٦) حميدة مكي فرهود، المصدر السابق، ص ١٩٢؛ حيدر شهيد جبر الخفاجي، المصدر السابق، ص ٧١.
- (١١٧) مقتبس من عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٦٥.

- (١١٨) مسلم عوض مهلهل ال داود، الواقع الصحي في لواء المنتفك ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١١، ص ٣١.
- (١١٩) نجدت فححي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣، ص ٧٨.
- (١٢٠) المركز الوطني لحفظ الوثائق، الوحدة الوثائقية، ملف ٢٥ / م ن / ١١، الحركات الأدبية ضد عشائر بني ركاب، كتاب سري رقم س / ٢٠٠ في ١٩٣٦/٢/٢٨ من متصرف لواء المنتفك الى امر قوة الفرق في الناصرية، ص ٧.
- (١٢١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٦٥؛ عدنان عبد غركان، المصدر السابق، ص ٧٣.
- (١٢٢) طه الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٨ واكمل دراسته في اسطنبول ودخل الكلية الحربية وعين ضابطا في الجيش العثماني، تقلد مناصب وزارية وعسكرية عديدة في الدولة العراقية خلال العهد الملكي اهمها رئاسة الوزراء عام ١٩٤١، توفي عام ١٩٦١. للمزيد ينظر: يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- (١٢٣) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق، ص ٧٨؛ حميده مكي فرهود، المصدر السابق، ص ١٩٣.
- (١٢٤) عبد الرزاق زبير، الاصلاح الزراعي ومشكلة الهجرة من الريف الى المدينة في العراق، مجلة الثقافة الجديدة (بغداد)، العدد الخامس، اب ١٩٦٩، ص ١٥.
- (١٢٥) الشحنة: وهم الافراد الذين يقومون بحراسة الحاصل خلال موسم الحصاد، وهم يختلفون عن الحوشية الذين هم حماية الشيخ وسلاحه الضارب. للمزيد ينظر: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الاول، ص ١١١.
- (١٢٦) مقابلة شخصية مع سلمان علكم كزار الحاتمي في داره في مدينة النصر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥، وذكر بأن والده سبق ان طرده المنايع قبل هذه الحادثة لمدة عامين الى اراضي عشائر العبودة.
- (١٢٧) فضيل سلمان الحاتمي: ولد في الغازية عام ١٨٩٥ وتسلم مشيخة فخذ ال بوجامل/ احد فرع عشيرة ال حاتم بعد وفاة والده، قتل في انتفاضة عام ١٩٤١. مقابلة شخصية مع الشيخ عبد فضيل سلمان في داره في مدينة الناصرية يوم ٢٠٢٠/٩/١٦.
- (١٢٨) سلمان السيد رشيد ال احمد هلاله، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (١٢٩) مقابلة شخصية مع الشيخ عويد ياسر الحاتمي، في داره بمدينة النصر بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١.
- (١٣٠) حسين الجليلي، اعمال السخرة والتمردات الفلاحية في العصر العثماني، القسم الثاني، مجلة الثقافة الجديدة (بغداد)، العدد السابع، تموز ١٩٨٠، ص ٢٨-٢٩.
- (١٣١) مقابلة شخصية مع الشيخ عويد ياسر الحاتمي، في داره بمدينة النصر بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١.
- (١٣٢) عبد الرزاق زبير، المصدر السابق، ص ١٥. وذكر بان عدد القتلى من عشيرة ال حاتم قد وصل الى (٩٥) فردا. وقد صور حركة الطائرات فوق مدينة الغازية لضرب عشيرة ال حاتم الروائي عزيز السيد جاسم في روايته (الزهر الشقي) بقوله (غاريت اول طائرة في هجوم حكومي شرس ضد انتفاضة فلاحية عارمة بوجهة الاقطاع في منطقة الحواتم، وكنت لأول مرة في حياتي اشاهد طائرة) للمزيد ينظر: عزيز السيد جاسم، الزهر الشقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٥٧.
- (١٣٣) مسلم عوض مهلهل ال داود، المصدر السابق، ص ٣٣.
- (١٣٤) مقابلة شخصية مع الشيخ عويد ياسر الحاتمي بداره بمدينة النصر يوم ٢٠٢٠/١١/١١. وقد حدث هذا الهجوم ابان متصرفية رفيق حبيب الثانية وليس الاولى. ينظر جدول المتصرفين في: حسين داخل الفضلي، شذرات تراثية من مدينة الناصرية، مؤسسة الندياس للطباعة، النجف الاشرف، ٢٠١٣، ص ٢٧ | ٢٩.

- (١٣٥) عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية, ج ٥, ص ٣٣.
- (١٣٦) حميدة مكي فرهود السعيد, المصدر السابق, ص ٢١٠؛ سلمان السيد رشيد ال احمد هلاله, المصدر السابق, ص ٦٨.
- (١٣٧) عدنان عبد غركان, المصدر السابق, ص ٧٣. ويمكن اعتبار انتفاضات عشيرة ال حاتم التمهيد والحافز لقيام العديد من الانتفاضات الاخرى في العراق واهمها : انتفاضة فلاحى ال فرطوس في العمارة عام ١٩٤٩ وانتفاضة فلاحى ال ازيرج في العمارة عام ١٩٥١ وانتفاضة سهل اربيل عام ١٩٥٣ وانتفاضة فلاحى الفرات الاوسط عام ١٩٥٤ وباقي التحركات الفلاحية الاخرى بين عامي ١٩٥٨ | ١٩٥٨. للمزيد ينظر : خالدة ابلال الجبوري, التحليل التاريخي للبنية السياسية للحزب العراقية ١٩٤٦ | ١٩٥٨, محاكاة للدراسات والنشر, دمشق , ٢٠١٢ , ص ١٠٢ | ١٠٩ .
- (١٣٨) جريدة المنتفك (الناصرية) , العدد ٨٥, ٢ كانون الاول ١٩٤١, ص٣.
- (١٣٩) عبد الجليل الطاهر , المصدر السابق, ص ٢٠١ ؛ سلمان السيد رشيد ال احمد هلاله, المصدر السابق, ص ٦٧ . وكانت اول الفروع من عشيرة ال حاتم التي هجرت للناصرية هم ال بو نصف من ال بو جامل وسكنوا في اكواخ وصرايف في شرق الناصرية . للمزيد ينظر محمد رحيم حسين الجوراني , الوقائع المنسية لمدينة الناصرية , ج ١, الياسري للطباعة الفنية, الناصرية, ٢٠١٧, ص ٢٧٨.
- (١٤٠) مقابلة شخصية مع الكاتب والاديب سرحان الحاج غافل الركابي في داره بمدينة النصر بتاريخ ١/١١/٢٠٢٠.
- (١٤١) علي تركي صخي الحسيناوي , مشكلة الاراضي في محافظة ذي قار ١٩٥٨-١٩٧٨, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, جامعة ذي قار, ٢٠٢٠, ص ٤٥.
- (١٤٢) الجمهورية العراقية, وزارة الزراعة, سجل رقم (١٩), ١٩٥٩, ص ٧.